حكومة أقليم كوردستان

وزارة التجارة و الصناعة

الخطة الستراتيجية لوزارة التجارة و الصناعة ٢٠١٣-٢٠٢٠

((الأساسيات و التعاريف))

ايلول / ٢٠١٢

الفهرست

	المقدمة	٣
القسم الأول:	الأهداف و السياسات	٦
القسم الثاني:	خلق بئية قانونية في قطاعي التجارة والصناعة وفقا" للمعايير الدولية	١٠
القسم الثالث:	رفع القدرات البشرية في مجالات الصناعة والتجارة وفق الاساليب الحديثة و تطويرها بشكل مستمر	١٣
القسم الرابع:	بناء قاعدة صناعية و تجارية واسعة و مستدامة	١٩
القسم الخامس:	تنظيم النشاطات التجارية و تعزيز العلاقات التجارة الخارجية	٣٢
القسم السادس:	المساهمة الفعالة في تطبيق سياسة الامن الغذائي حسب الاستراتيجية المتبعة في الأقليم	٣٥
القسم السابع:	الجداول الزمنية لتنفيذ البرامج	٣٨
	برامج الهدف الأول	٣٩
	برامج الهدف الثاني	٤٠
	برامج الهدف الثالث	٤٤
	برامج الهدف الرابع	٥١
	برامج الهدف الخامس	٥٢
القسم الثامن:	المعلومات الاحصائية	

المقدمة :

الاستراتيجية هي كلمة يونانية قديمة تعني خارطة الطريق. اي ان الاستراتيجية هي عبارة عن دراسة للمسالك والطرق التي يجب ان نسلكها للوصول الى الهدف المنشود. وعند اعداد الخطة الاستراتيجية لابد اولا من تحديد هدف الوزارة. حيث ان الهدف المنشود من اعداد هذه الخطة هو احداث زيادة جوهرية في نسبة القطاعيين التجاري والصناعي من اجمالي دخل الاقليم مقارنة بنسبهم الحالية التي هي متواضعة .

عند النظر الى تاريخ الاقليم والعراق بصورة عامة نلاحظ ان هناك نقطتان رئيسيتان قد اثرتا على الوضع الاقتصادي في الاقليم وهما كثرة الحروب التي ادت الى تدمير البنى التحتية للاقليم والسياسة الاقتصادية الاشتراكية التي كانت مطبقة من قبل النظام السابق في الاقليم والعراق بشكل عام. ان هذين العاملين قد استمر تأثيرهما لفترة تقرب من النصف قرن، وكانت هذه الفترة كافية لتغيير العديد من الملامح الاقتصادية والتنموية في الاقليم.

بعد سقوط النظام السابق بدأت مرحلة جديدة في الاقليم باتباع سياسات جديدة تتماشى مع النظام العالمي الجديد (العولمة) . فكانت من اولويات الحكومات الكردستانية المتتالية ولحد الان هي بناء البنية التحتية من جديد والنهوض بها. لقد تم احتياز شوط كبير في هذا المنوال ومازال الطريق طويلا لانجاز المزيد. ومن جهة اخرى، فقد تبنت حكومة الاقليم سياسات اقتصادية جديدة مختلفة تماما عن ما كان متبعا من قبل الانظمة السابقة الا وهي سياسات الاقتصاد الحر الذي يعتمد اساسا على القطاع الخاص والسوق المفتوحة.

ان سياسات السوق المفتوحة والاقتصاد الحر ادت الى ازدهار ملحوظ في حجم التجارة والتبادل التجاري بين الاقليم والعديد من الدول. الا ان معظم هذه التجارة كانت باتجاه واحد، حيث ازداد حجم استيراد مختلف انواع المواد لتغطية احتياجات الاقليم من كافة البضائع مقارنة بنسبة متواضعة جدا من الصادرات اذا استثنينا القطاع النفطي.

حيث بلغت قيمة الاستيراد الى الاقليم لسنة ٢٠١٠ ما يقارب ١١ مليار دولار امريكي بينما كانت الصادرات (باستثناء النفط) لنفس السنة تقارب ٩٠ مليون دولار فقط[1]. ان هذين الرقمين يمثلان حالة الاختلال الحاصل بين صادرات و واردات الاقليم اذ ان نسبة الاستيراد في التجارة الخارجية لتلك السنة بلغت ٩٩,٢٪ بينما بلغت النسبة للتصدير فقط ٠,٨٪.

ان لهذه النسب دلالات وتداعيات خطيرة، حيث ان الحجم المتواضع لصادرات الاقليم قد جعلنا نعتمد بصورة رئيسية على النفط كمصدر تمويل رئيسي مما له تأثير خطير على اقتصاد الاقليم على المدى البعيد.

من جهة اخرى ان السياسة الاقتصادية المتبعة في الاقليم اعطت القطاع الخاص دورا" بارزا" في تامين احتياجات السوق عن طريق انشاء المعامل الصناعية و زيادة الانتاج المحلي و زيادة حركة التجارة الداخلية و الخارجية و استيراد البضائع .

---

[1]: *زانیارییەکانی سەبارەت بە بڕی هاوردە و هەناردە لە خشتەکانی ئالوگۆڕی بازرگانی نێوان عێراق و وڵاتانی تر وەرگیراوە کە لە مالپەڕی ڕێکخراوی* International Trade Center *بە نیشانی* www. Intracen.org

ولكن اذا نظرنا الى عدد الشركات المسجلة في الاقليم فسنرى ازديادا ملحوظا في عدد هذه الشركات بمرور السنين. فحسب الاحصاءات بلغ عدد الشركات المسجلة في الاقليم في نهاية سنة ٢٠١١ ما يقارب ١٣,٣٩٦ شركة كانت ١١,٦٢٥ منها محلية و ١,٧٨١ منها اجنبية[1]. ان هذه الارقام هي مؤشرات جيدة تدل على الانتعاش الاقتصادي الذي يشهده الاقليم، الا ان هذه الشركات تعمل في المجال التجاري بالمرتبة الاولى وخاصة الشركات الاجنبية منها، ثم تليها شركات المقاولات الانشائية، ثم في مجالي السياحة والصناعة. نلاحظ هنا ان الشركات الصناعية تحل في المرتبة الرابعة بالنسبة لمجالات اختصاصات هذه الشركات.

وبالنظر الى مؤشرات الناتج الاجمالي المحلي (GDP)[2] للاقليم، فسنلاحظ ان القطاع الانتاجي قد بلغ ما يقارب ٢,١ مليار دولار امريكي لسنة ٢٠٠٨ ثم ازدادات تبعا الى ٢,٣ مليار دولار امريكي لسنة ٢٠٠٩ و٢,٦ مليار دولار امريكي لسنة ٢٠١٠. حيث شكل القطاع الانتاجي حوالي ١٣٪ من الناتج الاجمالي المحلي (GDP) لسنة ٢٠١٠[3].

بينما شكل القطاع التجاري من الناتج الاجمالي المحلي (GDP) للاقليم ما يقارب الـ ١,٨ مليار دولار امريكي لسنة ٢٠٠٨، ومايقارب ١,٦ مليار دولار امريكي لسنة ٢٠٠٩ و٢,٣ مليار دولار امريكي لسنة ٢٠١٠. اي ان القطاع التجاري شكل ١١٪ من مجموع الناتج الاجمالي المحلي (GDP) للاقليم لسنة ٢٠١١[4].

بلغ عدد المصانع المؤسسة في الاقليم لسنة ٢٠١١ ما يقارب ٢٥٣١ مصنعا وبرأس مال ٢,١ مليار دولار حيث اتاحت هذه المصانع مايقارب الـ ٢١٥٠٠ فرصة عمل[5]. ان هذه الارقام تمثل عدد المصانع التي هي فعليا في مرحلة الانتاج، الا انه هنالك العديد من المصانع التي قد صدرت اجازات تأسيسها الا انها لم تباشر بالانتاج , او لم تنشأ بعد لاسباب متعلقة بعدم توفر قطع الاراضي اللازمة لانشائها او لاسباب اخرى.

ان هذه المصانع لاتستطيع تغطية احتياجات السوق المحلية بصورة كافية، عدا المصانع المنتجة للمواد الانشائية التي تمكنت من سد احتياجات السوق من بعض هذه المواد بسبب ارتفاع كلف استيرادها.

يتبين مما ذكر اعلاه ان هناك الحاجة الماسة للنهوض بالصناعة في الاقليم وبدراسة الارقام وطلبات تأسيس المصانع نلاحظ ان هناك توجها محوريا نحو التنمية والتطوير في هذا المجال، الا ان هناك العديد من المعوقات التي من الضروري التغلب عليها من اجل تطوير هذا القطاع الحيوي. ولهذا اصبحت هناك حاجة ماسة للبدء بدراسة كيفية تطوير وتنمية هذا القطاع والارتقاء به الى الهدف المنشود، وهذا هو مغزى اعداد هذه الخطة الاستراتيجية.

حيث ان هناك حقيقة واضحة وجلية بالنسبة للصناعة في الاقليم الا وهي ان المواد المصنعة المحلية لاتستطيع منافسة المنتج الاجنبي وذلك لسببين رئيسيين وهما اولا النوعية الممتازة للمنتج الاجنبي مقارنة بالمحلي وثانيا ارتفاع كلف

---

[1]: راپۆرتی چالاکییەکانی وەزارەتی بازرگانی و پیشەسازی لە سالّی ٢٠١١

[2]: داهاتی گشتی بەرهەمی خۆمالی (Gross Domestic Products)

[3]: کۆرتەیەک لە چالاکییەکانی وەزارەتی بازرگانی و پیشەسازی لە سالی ٢٠١٠

[4]: کۆرتەیەک لە چالاکییەکانی وەزارەتی بازرگانی و پیشەسازی لە سالی ٢٠١٠

[5]: راپۆرتی چالاکییەکانی وەزارەتی بازرگانی و پیشەسازی لە سالّی ٢٠١١

الانتاج المحلي. اضف الى ذلك ان النهوض بالصناعة يحتاج الى تنظيم البيئة الصناعية في الاقليم وتوجيه ومساعدة القطاع الخاص للوصول الى تأسيس صناعات باستطاعتها منافسة المنتوج الاجنبي.

ان الوضع الحالي للصناعة له اسباب عديدة، اولها هو ان الانتقال من النظام الاشتراكي الى نظام الاقتصاد الحر يتطلب تغيير العديد من الانظمة والقوانين والتوجهات الاجتماعية والفكرية للمواطنين. ان القوانين المعنية بالتجارة والصناعة في الاقليم اغلبها هي من العهد القديم ولم تستبدل او تعدل لحد الان، اي ان الاقليم يتبع نظاما معينا فيما القوانين مشرعة تحت اسس مختلفة كليا عن النظام المتبع. حيث يتطلب العبور من هذه المرحلة اتباع الطرق الملائمة و القرارات الصائبة التي تتخذ بعد دراسة و تحليل وافي . فان اتخاذ اي قرار دون الاخذ بنظر الاعتبار الامكانيات و الاوضاع الحالية لا يحقق الاهداف المنشودة. فعلى سبيل المثال للوزارة ارث ثقيل مكون من مجموعة من المصانع الحكومية التي فشلت في تحقيق جدواها الاقتصادية وقد تم تأجير اغلبها الى القطاع الخاص دون دراسة ولاسباب بعيدة كل البعد عن الهدف المرجو من تأسيسها اصلا.

حسب المعلومات والدراسات المتوفرة لدينا، ان ميزانية العراق والاقليم تعتمدان بشكل رئيسي على صادرات النفط كمصدر رئيسي للتمويل. حيث تشكل واردات النفط حوالي ٩٠٪ من تلك الميزانية، بينما تمثل مختلف القطاعات الاخرى وبضمنها التجارة والصناعة نسبة ضئيلة نسبيا تقدر بحوالي ١٠٪ من تلك الميزانية[1] .

فكما نعلم ان النفط هي ثروة وطنية قابلة للزوال او الاستبدال نظرا للتطور التكنولوجي السريع وظهور بدائل الطاقة، كما ان عدم وجود منتجات وطنية تغطي السوق المحلية او الخارجية، يجعلنا كيانا يعتمد على البلدان الاخرى لديمومته ولهذا تداعيات سياسية واقتصادية خطيرة وخاصة في الازمات السياسية.

من الاهداف التي تسعى الوزارة لتحقيقها هو دراسة السبل الكفيلة لزيادة نسبة مساهمة القطاعات الغير النفطية في اجمالي الدخل القومي وبالاخص التجارة والصناعة لكي تصل نسبة المساهمة من ٢٤٪ لسنة ٢٠١١ الى نسبة ٣٥٪ بحلول العام ٢٠٢٠.

ولغرض الوصول الى الهدف اعلاه، فاننا نلاحظ بانه من غير الممكن النهوض بقطاع واحد او قطاعين دون النهوض بالقطاعات الاخرى. حيث ان كل من هذه القطاعات يعتمد على الاخر وهناك ارتباط وثيق يربط هذه القطاعات بعضها البعض. ولهذا نلاحظ ان هذه الدراسة بالرغم من كونها تستهدف القطاعيين التجاري والصناعي الا اننا نرى انها تتضمن اقتراح احداث التغييرات للعديد من القطاعات الاخرى التي لابد من النهوض بها من اجل تشكيل بيئة صحية للنهوض بهذين القطاعين الحيويين موضوع الدراسة.

فمثلا لايمكن النهوض بالتجارة والصناعة دون وجود بيئة قانونية رصينة توفر الارضية المناسبة للنهوض بهذين القطاعين وحماية مصالح العاملين فيها. وهذه البيئة القانونية لاتقتصر على تشريع القوانين المتعلقة حصرا بالتجارة

---

[1]: *ووردةكاري بودجةي سالي ٢٠١٢ عيراق وة* https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/iz.html

والصناعة بل تتجاوز ذلك لتشمل العديد من القطاعات الاخرى. فمثلا توفير اليد العاملة تتداخل مع اختصاصات وزارات اخرى كالتربية والتعليم العالي والشؤون الاجتماعية. فلايمكن الحصول على ايدي عاملة ماهرة دون توفر المدارس والمعاهد المهنية والحرفية اللازمة لتأهيل مثل هذه الكوادر. كما ان مثل هذه الايدي العاملة بحاجة الى نظام ضمان اجتماعي فعال لحماية مصالح الطبقة العاملة. كما ان احدى اهم ركائز الصناعة هي وجود بنية تحتية قوية ومتينة ترتكز عليها الصناعة. فمثلا لايمكن القيام بنهضة صناعية دون توفر الطاقة (الكهرباء) اللازمة لتشغيل هذه المصانع، ليس هذا فحسب بل ويجب ان تكون باسعار تنافسية لكي تكون الصناعة المحلية قادرة على التنافس مع البضائع الاجنبية. وايضا، لايمكن وجود صناعات غذائية في الاقليم دون وجود نظام زراعي متكامل يوفر ما تحتاجه من المحاصيل الزراعية اللازمة كمواد اولية لتمويل هذه الصناعة وهكذا.

نلاحظ مما ذكر اعلاه باننا نركز وبقوة على تطوير القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع التجاري، والسبب في ذلك هو انه لدينا قطاع تجاري مزدهر كما اسلفنا ولكنه باتجاه واحد الا وهو الاستيراد، ولكن بتطوير الصناعة الوطنية وتشكيل قوة صناعية قوية نستطيع اعادة التوازن الى القطاع التجاري بحيث نصبح مصدرين ايضا. اضافة الى ذلك سنلاحظ باننا سنتطرق بين طيات هذه الدراسة الى بعض الجوانب المهمة من قطاع التجارة التي هي ضرورية من اجل تطوير هذا القطاع الاخر المهم. كما ان هناك خططا لتعزيز الامن الغذائي للاقليم من خلال انشاء السايلوات التي تؤمن احتياجات الاقليم من المواد الغذائية الرئيسية.

ونود ان ننوه هنا ان هذه الخطة قد تم اعدادها بالجهود و المعلومات متواضعه المتوفرة لدى الوزارة و السقف الزمني المخمن لتنفيذها تقدر الى ما يقارب الـ ٨ سنوات اي انها تشمل السنوات من ٢٠١٢ لغاية ٢٠٢٠ .

ان اعداد خطة استراتيجية متكاملة تتطلب كم هائل من المعلومات الغير المتوفرة لدى الحكومة والعديد من المسوحات والدراسات والتحليلات التي تنجز عادة من قبل الخبراء الاقتصاديين والكوادر المتخصصة والتي يتطلب الوقت الطويل والتنسيق الوطيد بين مختلف الوزارات. ونود ان نشير الى اننا نوصي باعداد خطة تنمية وخارطة طريق متكاملة للصناعة عن طريق الشركات الاجنبية المتخصصة وذلك عن طريق تخصيص ميزانية خاصة لهذا المشروع للسنة المقبلة او السنوات القادمة على ان يتم ذلك بالتنسيق مع جميع الوزارات ذات الصلة.

وزارة التجارة و الصناعة

ايلول ٢٠١٢

القسم الاول

الاهداف و السياسات

الرؤية:

نحو التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني بحيث تنعكس آثارها على رفع مستوى المعيشة ورفاهية المواطن

الرسالة :

رفع نسبة المساهمة في الدخل القومي وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقليم وذلك عن طريق ادارة كفوءة وفعالة في تقوية وتطوير العلاقات التجارية والصناعية مع الدول الاخرى وتطوير وتبني التشريعات والسياسات والتعليمات المتعلقة بالصناعة و التجارة..

الأهداف الاستراتيجية:

١. **خلق بئية قانونية في قطاعي التجارة والصناعة وفقا" للمعايير الدولية .**
٢. **رفع القدرات البشرية في مجالات الصناعة والتجارة وفق الاساليب الحديثة و تطويرها بشكل مستمر .**
٣. **بناء قاعدة صناعية و تجارية واسعة و مستدامة.**
٤. **تنظيم النشاطات التجارية و تعزيز العلاقات التجارة الخارجية .**
٥. **المساهمة الفعالة في تطبيق سياسة الامن الغذائي حسب الاستراتيجية المتبعة في الأقليم.**

السياسات

((سياسات الهدف الأول))

خلق بئية قانونية في قطاعي التجارة والصناعة وفقا" للمعايير الدولية

١-١ : العمل على صياغة القوانين او تعديلها في مجالات التجارة و الصناعة لكي تنسجم مع التوجه الاقتصادي الحالي في الاقليم.

١-٢ : سن و تعديل القاعدة القانونية لحماية حقوق العمالة في القطاع الخاص .

((سياسات الهدف الثاني))

رفع القدرات البشرية في مجالات الصناعة والتجارة وفق الاساليب الحديثة و تطويرها بشكل مستمر

٢-١ : الارتقاء بالاداء الاداري للعاملين في المؤسسات التجارية و الصناعية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

٢-٢ : رفع مستوى الاداء التقني في المعامل و الشركات المحلية .

((سياسات الهدف الثالث))

بناء قاعدة صناعية و تجارية واسعة و مستدامة.

٣-١ : الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية في الاقليم .

٣-٢ : وضع الخطط لتنمية و تطوير كل قطاع من القطاعات الصناعية .

٣- ٣: توفير فرص العمل في القطاعين الصناعي و التجاري .

٣-٤ : تهيئة البنى التحتية الملائمة للاستثمار .

٣-٥ : خلق قاعدة بيانات (صناعية , تجارية) لتسهيل وصولها الى الجهات ذات العلاقة.

٣- ٦ : تنظيم و ادارة الاعمال التجارية من قبل أفراد متخصصين لها.

٣-٧ : وضع نظام تعرفة كمركية شفاف و تقليل الاستثناءات .

٣-٨ : تقوية دور جهاز التقييس و السيطرة النوعية .

٣-٩ : تعزيز آليات رفع الصادرات و دعم المصدّرين.

٣-١٠ : اقامة مناطق اقتصادية خاصة.

٣- ١١ : تعزيز وزيادة القدرة التنافسية للمنتوجات المحلية.

٣-١٢ : خصخصة المؤسسات التجارية و الانتاجية التابعة للوزارة .

٣-١٣ : وضع آليات مناسبة لتسجيل الشركات وفق الاساليب الحديثة.

((سياسات الهدف الرابع))

تنظيم النشاطات التجارية و تعزيز العلاقات التجارة الخارجية .

٤-١ : تأسيس الشركات المساهمة.

٤- ٢: ابرام الاتفاقيات التجارية مع الدول الاجنبية .

٤-٣ : تبني الاساليب الحديثة في التسويق .

٤-٤ : تفعيل دور سوق الاوراق المالية (بورصة) .

((سياسات الهدف الخامس))

المساهمة الفعالة في تطبيق سياسة الامن الغذائي حسب الاستراتيجية المتبعة في الاقليم .

٥-١ : تأمين مستويات الخزن من السلع الاستراتيجية.

٥-٢ : خزن المواد الغذائية سريعة التلف.

القسم الثاني

((السياسات و البرامج المتعلقة بالهدف الاول))

خلق بيئة قانونية في قطاعي التجارة والصناعة وفقا" للمعايير الدولية.

١ - العمل على صياغة القوانين أو تعديلها في مجالات التجارة و الصناعة لكي تنسجم مع التوجه الأقتصادي الحالي في الأقليم.

اغلب القوانين و التعليمات السابقة و المتعلقة بالانشطة التجارية و الصناعية لا تنسجم مع التوجه الاقتصادي الحالي حيث انه من الضروري تعديلها لكي تنسجم مع التوجه الاقتصادي الحالي .

١. قانون المناطق الصناعية المنظمة.

تهيئة الأراضي والبنى التحتية لأقامة المناطق الصناعية المنظمة وتطويرها.

٢. قانون حماية المنتج المحلي .

لاجل حماية وتطوير المنتوج المحلي عن طريق تحديد ، و تثبيت و رقابة اسعار جميع البضائع و الخدمات المستوردة بحيث يوازي اسعار المنتجات المحلية.

يجب ان يتضمن بعض التشريعات القانونية مثل (سياسة اغراق السوق) و التأمين الصناعي.

٣. قانون الوكالات والوساطات التجارية و الصناعية.

لوضع التشريعات القانونية و الشروط اللازمة لمنح الوكالات والوساطات للأنشطة التجارية والصناعية

٤. قانون المعارض التجارية.

القوانين اللازمة لتأسيس و ادارة و كيفية المشاركة في المعارض التجارية.

٥. قانون العلامات التجارية و المؤشرات الجغرافية.

لاجل حماية حقوق المستثمرين و التجارة عن طريق تسجيل علاماتهم التجارية.

٦. قانون تسجيل براءة الاختراع و النماذج الصناعية.

لاجل حماية حقوق المخترع و المنتوجات الصناعية الجديدة.

٧. قانون التجارة .

لتعريف الاسس المتعلقة بالتبادل التجاري ووضع تشريعات خاصة متعلقة بالانشطة التجارية .

٨. قانون الاستيراد و التصدير.

لغرض تنظيم الشروط اللازمة لمنح اجازات الاستيراد و التصدير و كيفية تحديد الرسومات المتعلقة بها و تقديم الخدمات لتسهيل الأستيراد والتصدير.

٩. قانون المنافسة و منع الاحتكار.

لتامين المنافسة الحرة و منع الاحتكار البضائع في السوق.

١٠. قانون المناطق التجارية و الصناعية و الخدمية الحرة

وضع شروط اللازمة و المتعلقة بالمناطق الاقتصادية الخاصة لاقامة و ادارة و تحديد نوع نشاط المنطقة مثل مناطق التجارة او الصناعة او الخدمات الحرة.

١١. قانون سوق الأوراق المالية (البورصة)

لغرض ادارة السوق ووضع الشروط اللازمة لاشتراك المؤسسات الاقتصادية فيها.

٢ . سن أو تعديل القاعدةالقانونية لحماية حقوق العمالة في القطاع الخاص .

سن او تعديل مجموعة القوانين لدعم العمالة في المؤسسات القطاع الخاص وذلك لغرض تحسين مستوى معيشتهم و حماية حقوقهم و دخلهم.

٢-١. قانون التأمين الصحى
٢-٢. قانون الضمان الاجتماعي
٢-٣. قانون النقابات
٢-٤. قانون العمل

القسم الثالث

((السياسات و البرامج المتعلقة بالهدف الثاني))

رفع القدرات البشرية في مجالات الصناعة والتجارة وفق الاساليب الحديثة وتطويرها بشكل مستمر

* الارتقاء بالاداء الاداري للعاملين في المؤسسات التجارية و الصناعية لتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين .

١. اعادة النظر فى مهام الوزارة بحيث تنسجم مع الخطة المقترحة .

١-١: تعديل الهيكل التنظيمي بموجب الخطة المقترحة وتحديد الملاكات والوصف الوظيفي بناء" على ذلك.

٢. وضع الخطط للبرامج التدريبية اللازمة لرفع مستوى كفاءة العاملين في القطاعين الحكومي و الخاص.

٢-١ : البرامج التدريبية اللازمة لموظفي القطاع الحكومي في المجالات.

٢-١-١ : الأدارة

٢-١-٢ : الحسابات

٢-١- ٣ : التدقيق

٢-١-٤ : القانونية

٢-١-٥ : الاحصاء

٢-١-٦ : المجالات الاخرى (كومبيوتر, لغة, علاقات عامة .....الخ)

٢-٢ : البرامج التدريبية اللازمة لموظفي القطاع الحكومي في المجالات الخاصة.

لرفع المستوي التخصص لموظفي القطاع الحكومي في المجالات التالية

٢-٢-١ : المعايير الدولية

تعريف المعايير الدولية المستخدمة في التعاملات من اجل تقيم الاوضاع الاقتصادية بصورة عامة و الاوضاع التجارية و الاقتصادية بصورة خاصة. وعلى سبيل المثال ISIC[1] ، GDP ، MVA[5] ، PPP[4] ، CPCpro[3] ، CIPI[2]

---

[1]: *التصنيف الدولي للنشاطات الصناعية* (International Standard for Industrial Classification)

[2]: *مقياس المنافسة في الاعمال الصناعية* (Competitive Industrial Performance Index)

[3]: *التصنيف المؤقت للمنتجات الرئيسية* (Provisional Central Products Classification)

[4]: *نظرية تعادل القوة الشرائية* (Purchasing Power Parity)

[5]: *القيمة المضافة على المنتج* (Manufacturing Value Added)

٢-٢-٢ : القوانين و التشريعات النافذة في الأقليم

٢-٢-٣ : كيفية دراسة و متابعة المشاريع

٢-٢-٤ : أسس التجارة الخارجية والمصطلحات المتعلقة بها، مثل INCOTERMS[1] ، LC[2] ، PROFORM INVOICE[3]

شرح المبادئ الأساسية وتعريف مصطلحات التجارة الخارجية وكيفية العمل بها.

٢-٢-٥ : التعرفة الكمركية

٢-٢-٦ : منظمة التجارة العالمية (WTO[4])

٢-٢-٧ : التعليمات المصرفية

٢-٣ : البرامج التدريبية اللازمة للعاملين في القطاع الخاص.

لرفع المستوى التخصص للعاملين في القطاع الخاص لاداء اعمالهم بطريقة افضل.

٢-٣-١ : ادارة المشاريع

٢-٣-٢ : البيانات و المعلومات

كيفية جمع البيانات ، ادخالها الكترونياً ، دراستها و تحليلها و الاستفادة منها.

٢-٣-٣ : التسويق

٢-٣-٤: نظم التجارة الدولية

تعريف العاملين بالتعليمات و الارشادات المطبقة في النظام التجارة العالمي مثل (GATT[5] ، INTERCOM ، ETS[6] ..... الخ)

٢-٣-٥ : نظام النقل الدولي

٢-٣-٦ : ترشيد استخدام الطاقة

٢-٣-٧ : حماية البيئة

٢-٣-٨ : المنافسة

٢-٣-٩: الاستيراد و التصدير

التعريف بالمصطلحات المتداولة و الطرق و الاساليب المتبعة في الاستراد و التصدير و القوانين و التعليمات المتعلقة به.

---

[1]: *المصطلحات الدولية للتجارة* (International Commerce Terms)

[2]: (Letter of Credit) *خطاب اعتماد موجه من قبل المصرف الى البائع بناء" على طلب رسمي من المشتري لضمان دفع مبلغ الطلبية*

[3]: *وثيقة تمنح من قبل البائع الى المشتري مبينا" فيها مواصفات , اسعار و شروط بيع المواد و تعتبر هذه الوثيقة مستندا" على اساسه يمنح الـ LC من قبل المصرف*

[4]: *منظمات التجارة الدولية* (World Trade Organization)

[5]: الاتفاقات العامة على التعرفة الكمركية و التجارة (General Agreement on Tariffs and Trade)

[6]: النظام التجارة *الاوربية* (European Trade System)

٢-٣-١٠ : التشريعات و القوانين النافذة في الأقليم .

٢-٣- ١١ : السلامة المهنية.

٣.التنسيق مع الجهات المعنية لتنفيذ البرامج التدريبية

وضع الخطط و البرامج التدريبية بالتنسيق مع الجهات التالية

٣-١ : وزارة التخطيط

٣-٢ : الوزارات ذات العلاقة.

٣-٣ : المنظمات غير الحكومية (AGF , NGO , UNIDO)

٣-٤ : الغرف التجارية والصناعية في الأقليم

٤.توفير الزمالات الدراسية و الفرص العلمية لكوادر الوزارة.

٤-١ : الاستفادة من الاتفاقيات الدولية.

لتوفير الفرص الدراسية و التعليمية في مجالات الصناعة و التجارة.

٤-٢ : التنسيق مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.

لتوفير المقاعد الدراسية في الجامعات المعترف بها خارج الاقليم لرفع مستوى كفاءة و قابلية العاملين

* رفع مستوى الاداء التقني في المعامل و الشركات المحلية.

الهدف الرئيسي لهذه السياسة رفد المعامل الصناعية و الشركات التجارية بكوادر ذات مستوى علمي يتلائم مع التكنلوجيا الحديثة و امكانية تشغيل المكائن الحديثة و التعامل مع تقلبات السوق.

١. بيان خصائص القوى العاملة من حيث درجة المهارة والتحصيل الدراسى في القطاع الخاص.

جمع البيانات اللازمة في المجالات (حجم العمالة ، نوع التخصص ، مستوى الكفاءة ، المستوى العلمي ، الجنس ، العمر و المعلومات العامة) عن طريق المسح الميداني للمعامل و الشركات في محافظات اقليم كوردستان.

١-١ : مسح القوى العاملة لمعامل القطاع الخاص في محافظات اقليم كوردستان.

١-٢ : مسح القوى العاملة للشركات التجارية في محافظات اقليم كوردستان.

٢ . تحديد الأحتياجات اللازمة من القوى العاملة للقطاعين التجاري و الصناعي.

تحديد الاحتياجات اللازمة من القوى العاملة للقطاعين حسب التخصص ، مستوى الكفاءة و المستوى الدراسي وفقا لخطة التنمية الموضوعة ضمن السقف الزمني المحدد لها.

٢-١ الصناعة.

٢-٢ التجارة.

٣. التنسيق مع المراكز التدريبية لوضع برامج لتأهيل القوى العاملة لتخدم احتياجات القطاعين الصناعى و التجاري.

التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتهيئة كوادر ذات خبرة في مجالات التجارة و الصناعة و حسب اهداف (١ ، ٢) لهذه السياسة.

٣-١ : التنسيق مع وزارة التربية لوضع البرامج اللازمة للأعداديات المهنية .

لتعديل البرامج الدراسية (مناهج) في الاعداديات الصناعية لتهيئة الاحتياجات اللازمة من التخصصات حسب المستوى الاولي او الادنى منه الموضحة في خطة التنمية الصناعية و التجارية.

٣-٢ : التنسيق مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لوضع البرامج اللازمة للمعاهد و الكليات.

لتعديل البرامج الدراسية (مناهج) وتهيئة الكوادر العاملة في المستويات (الاعمال الفنية الهندسية ، الادارية ، المالية و التجارية) لملء الفراغ الموجود حسب خطة التنمية الصناعية و التجارية.

٣-٣ : التنسيق مع وزارة العمل و الشؤون الأجتماعية لأقامة الدورات اللازمة في مراكز التدريب المهني.

لتهيئة الكوادر اللازمة للمعامل الصناعية و الخدمات المهنية حسب نوع التخصص المطلوب من المستوى الادنى الى المتوسط و حسب خطة التنمية الصناعية.

٤. انشاء وتطوير المراكز التدريبية للعمالة الصناعية.

٤-١ : انشاء مركز تخصصي لتدريب العمالة الصناعية في المجالات الخاصة.

لرفع مستوى كفاءة العاملين في المعامل الصناعية و الخدمات المهنية حسب الاختصاصات اللازمة ولغرض استخدام الاجهزة المتطورة و الاستفادة من التكنلوجيا الحديثة و رفع مستوى تخصصهم عن طريق اقامة دورات تدريبية في المجالات المتعلقة بالصناعة.

٤-٢ : التنسيق مع وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية لتطوير المراكز الموجودة.

لتهيئة الكوادر اللازمة للمعامل الصناعية و الخدمات المهنية حسب التخصصات اللازمة من المستوى الادنى الى المستوى المتوسط و اجراء الاختبار لهم لمنحهم شهادات تخصصية.

٤-٣ : التنسيق مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لرفد المراكز بالخبرات العلمية.

لتهيئة المدربين (الكوادر التدريبية) اللازمة لمراكز تهيئة القوى العاملة للقطاعين الصناعي و التجاري.

٤-٤ : التنسيق مع الجهات الغير حكومية ذات التخصص الصناعي.

الاستفادة من الخبراء والمختصين في معامل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لاقامة الدورات التدريبية و تهيئة المدربين للمواضيع التخصصية اللازمة.

٤-٥ : التنسيق مع الا تحادات و الغرف التجارية.

وضع الاجراءات اللازمة لتقديم المساعدات و التسهيلات اللازمة للمشاركين في دورات تهيئة القوى العاملة و تأمين فرص العمل لهم.

٥. اقامة دورات تدريبية فى معامل القطاع الخاص.

٥-١ : اقامة دورات تدريبية في المعامل لتأهيل العمال الجدد.

الاستفادة من امكانيات المعامل و الكوادر المتخصصة او تهيئتهم عن طريق تشغيلهم في تلك المعامل.

٥-٢ : اقامة دورات تدريبية للعمال لرفع مستوى ادائهم و كفاءتهم.

اقامة دورات تعليمية في المعامل لغرض رفع مستوى الاداء و الكفاءة للعاملين فيها و حسب التخصصات المطلوبة.

القسم الرابع

((السياسات و البرامج المتعلقة بالهدف الثالث))

بناء قاعدة صناعية وتجارية واسعة ومستدامة

١ . الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية في الاقليم .

الاستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة في الاقليم و كيفية استخدامها في المجالات الصناعية المختلفة عن طريق:-

١-١: المسح الميداني للمواد الاولية.

جمع المعلومات عن طريق اجراء مسح ميداني للموارد الطبيعية الموجودة في الاقليم و بيان خصائصها و كيفية الاستفادة منها.

١-٢: وضع اطلس للمواد الاولية في الاقليم .

اعداد ثلاث انواع من الاطلس في مجالات المعادن ، الزراعة و الغابات و تحديد اماكن توفرهم حسب نوع المادة و كميتها.

١-٣: تحديد المواد الاولية المستفادة منها و العمل على تطويرها .

تحديد الموارد الطبيعية التي يمكن تطويرها و الاستفادة منها في الصناعة.

١-٤: تحديد المواد الاولية التي لم يتم الاستفادة منها و وضع الخطط اللازمة للاستفادة منها.

تحديد طرق الاستفادة من الموارد الاولية الغير مستغلة ووضع خطة لازمة لاقامة المعامل الصناعية للاستفادة منها.

١-٥: منع تصدير المواد الاولية بشكل خام قدر الامكان.

العمل على اقامة معامل صناعية لانتاج مواد اولية نصف مصنعة و تصديرها الى الخارج ، او تسويقها في الداخل من اجل زيادة القيمة المضافة لها.

٢ . وضع الخطط لتنمية و تطوير كل قطاع من القطاعات الصناعية .

٢-١ : وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات الغذائية .

بموجب الجدول (٢) من القسم الثامن من هذه الخطة , في نهاية سنة ٢٠١١ كانت كمية الانتاج لمعامل الصناعات الغذائية تغطي بنسبة (٤٥٪) من احتياجات الأقليم . الهدف الرئيسي لهذة الخطة تنمية و تطوير هذا القطاع , اعداد البرامج اللازمة لتأمين (٧٠٪)من احتياجات الاقليم من المنتجات الغذائية في نهاية سنة ٢٠٢٠.

٢-٢ : وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات الأنشائية .

بموجب الجدول (٣) من القسم الثامن من هذه الخطة , في نهاية سنة ٢٠١١ كانت كمية الانتاج لمعامل الصناعات الانشائية تغطي بنسبة (٦٥٪) من احتياجات الأقليم من المواد الاولية للبناء . الهدف الرئيسي لهذة الخطة تنمية و تطوير هذا القطاع , اعداد البرامج اللازمة لتأمين (٨٥٪) من احتياجات الاقليم من المواد الانشائية في نهاية سنة ٢٠٢٠.

٢-٣ : وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات الكيمياوية .

بموجب الجدول (٤) من القسم الثامن من هذه الخطة , في نهاية سنة ٢٠١١ كانت كمية الانتاج لمعامل الصناعات الكيمياوية تغطي بنسبة (١٥٪) من احتياجات الأقليم من هذه المنتوجات . الهدف الرئيسي لهذة الخطة تنمية و تطوير هذا القطاع , اعداد البرامج اللازمة لتأمين (٤٥٪) من احتياجات الاقليم من المنتوجات الكيمياوية في نهاية سنة ٢٠٢٠.

٢-٤ : وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات الورقية .

بموجب الجدول (٥) من القسم الثامن من هذه الخطة , في نهاية سنة ٢٠١١ كانت كمية الانتاج لمعامل الصناعات الورقية تغطي بنسبة (٢٥٪) من احتياجات الأقليم من هذه المنتوجات . الهدف الرئيسي لهذة الخطة تنمية و تطوير هذا القطاع , اعداد البرامج اللازمة لتأمين (٥٥٪) من احتياجات الاقليم من المنتوجات الورقية في نهاية سنة ٢٠٢٠.

٢-٥ : وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات الفلزية.

بموجب الجدول (٦) من القسم الثامن من هذه الخطة , في نهاية سنة ٢٠١١ كانت كمية الانتاج لمعامل الصناعات الفلزية تغطي بنسبة (٤٠٪) من احتياجات الأقليم من هذه المنتوجات . الهدف الرئيسي لهذة الخطة تنمية و تطوير هذا القطاع , اعداد البرامج اللازمة لتأمين (٦٥٪) من احتياجات الاقليم من المنتوجات الفلزية في نهاية سنة ٢٠٢٠.

٢-٦ : وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات البلاستيكية.

بموجب الجدول (٧) من القسم الثامن من هذه الخطة , في نهاية سنة ٢٠١١ كانت كمية الانتاج لمعامل الصناعات البلاستيكية تغطي بنسبة (٤٥٪) من احتياجات الأقليم من هذه المنتوجات . الهدف الرئيسي لهذة الخطة تنمية و تطوير هذا القطاع , اعداد البرامج اللازمة لتأمين (٧٠٪) من احتياجات الاقليم من المنتوجات البلاستيكية في نهاية سنة ٢٠٢٠.

٢-٧ : وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات الاخرى .

وضع خطة لاقامة المعامل الصناعية ، للصناعات المعادة (طباعة ، الصناعات النسيجية ....الخ)

٣ . توفير فرص العمل في القطاعين الصناعي و التجاري.

٣-١ : وضع الخطط اللازمة للتقليل من العمالة الاجنبية في القطاع الصناعي.

و يتم عن طريق تهيئة القوى العاملة في الصناعة ، بوضع القوانين اللازمة لدعم و تشجيع المواطنين للعمل في القطاع الصناعي لتحسين المستوى المعيشي لهم و تأمين دخلهم.

٣-٢ : وضع الخطط اللازمة للتقليل من العمالة الاجنبية في القطاع التجاري.

عن طريق تهيئة القوى العاملة في المجال التجاري.

٣-٣ : وضع خطة شاملة لدعم و تطوير الصناعات اليدوية المحلية.

تطوير الصناعات اليدوية التي عليها طلب و لها منافذ تسويقية في الخارج مثل السجاد اليدوي عن طريق اقامة دورات تدريبية خاصة لتهيئة الكوادر في هذا المجال و مساعدتهم بتجهيزهم بالالات و المعدات و المواد الاولية اللازمة و ايجاد سوق لتصريف بضائعهم باشراكهم في المعارض و تقديم الدعم المالي لهم بمنحهم القروض

٣-٤ : وضع خطة لدعم و تطوير النشاطات الحرفية.

تحديد احتياجات الاقليم في هذا المجال و تهيئة الكوادر العاملة اللازمة و منحهم القروض و المساعدات المالية لاقامة المشاريع.

٣-٥ : وضع خطة لدعم و اقامة المشاريع التجارية و الصناعية في القرى و الارياف.

تحديد المشاريع الصغيرة التي تمكن اقامتها في القرى و الارياف اما للاستفادة من الايدي العاملة للساكنين فيها و الموارد الاولية الموجودة فيها او لتقديم الخدمات اللازمة لهم.

مثال على ذلك اقامة معامل صغيرة لتجفيف الفواكه و الخضراوات , و معامل صغيرة لانتاج الالبان و معامل لانتاج المخللات و معامل السجاد اليدوي و اقامة الورش الحرفية (الحدادة , النجارة ....الخ)

٤. تهيئة البنى التحتية الملائمة للاستثمار.

٤-١ : اعادة صياغة قانون الاستثمار الصناعي لكي ينسجم مع قانون الاستثمار في الاقليم.

اعادة النظر في قوانين و تعليمات التنمية الصناعية و تعديلها بحيث يتلائم مع القوانين رقم ٢٠ لسنة ١٩٩١ و رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ و التعليمات المتعلقة بها لجذب المستثمرين.

٤-٢ : وضع الاسس و القواعد و المعايير اللازمة لتحديد مساحة الاراضي الممنوحة للمشاريع الصناعيةحسب الطاقة الانتاجية.

لاجل الاستغلال الامثل لمساحة الاراضي و العدالة في توزيع الاراضي ، من الضروري :-

⋆ احتساب المساحة اللازمة لكل الانشطة الانتاجية وحسب الوحدة الأنتاجية السنوية.

٤-٣ : بيان الاحتياجات من الاراضي لكل قطاع من القطاعات الصناعية حسب خطط التنمية.

تحديد الاراضي اللازمة لكل قطاع صناعي حسب نتائج البرنامج (٤-٢) من السياسة الثانية و كيفية تهيئة البنية التحتية ضمن برنامج سنوي.

٤-٤ : تحديد الطاقة الكهربائية اللازمة لكل قطاع من القطاعات الصناعية حسب خطط التنمية.

دراسة الطاقة الكهربائية المستخدمة في الصناعة في نهاية سنة ٢٠١٢ و تحديد الطاقة اللازمة حسب خطة التنمية الصناعية من السياسة الثانية لهذة الخطة و التنسيق مع وزارة الكهرباء بتجهيز الطاقة الكهربائية اللازمة و حسب برنامج سنوي.

٤-٥ : تحديد كمية المياه الصناعية اللازمة لكل قطاع من القطاعات الصناعية حسب خطط التنمية.

دراسة المياه المستخدمة في الصناعة لسنة ٢٠١٢ و تحديد كمية المياه اللازمة حسب خطة التنمية الصناعية في السياسة الثانية من هذه الخطة و التنسيق مع وزاة الزراعة و المصادر المائية لتجهيز كميات المياه اللازمة حسب برنامج سنوي.

٤-٦ : وضع خطة رئيسية شاملة لأقامة المناطق الصناعية حسب خطة التنمية.

تبين هذه الخطة الاماكن المناسبة لاقامة المناطق الصناعية و نوعية المعامل حسب نوع النشاط الصناعي ويجب أن يتم ذلك من خلال دراسة علمية (هندسة تخطيط المدن) وبالتنسيق مع المتخصصين في الأنواء الجوية لتحديد أتجاه الريح وكيفية التخلص من المخلفات الصناعية.

٤-٧ : تأمين شبكة طرق النقل و الأتصالات الحديثة و بمواصفات عالية.

التنسيق مع وزارة النقل و الاتصالات لتهيئة شبكات الانترنيت السريع و شبكات الاتصالات حسب احتياجات كل مناطق الصناعية.

٤-٨ : انشاء مخازن و مخازن مبرّدة باحجام مختلفة مع جميع مستلزماتها اللازمة في المناطق الحدودية.

انشاء المخازن العادية و المبرّدة للحفاظ على المواد المستوردة و المصدرة اثناء اجراء الفحوصات و الاجراءات الكمركي.

٤-٩ : تجهيز و تطوير المناطق الحدودية بأجهزة قياس الحمولة و اجهزة اشعة اكس و النظام الالكتروني لادارة المعلومات.

تجهيز النقاط الحدودية باجهزة التقيم و الرقابة لغرض تسريع عملية التخليص الكمركي من المواد المستوردة و المصدرة ووضع نظام الكتروني لادخال البيانات اللازمة المتعلقة بـ (النوعية ، الوزن و البلدان المستوردة و المصدرة لكل نوع من البضائع.

٤-١٠ : تجهيز المناطق الحدودية بمختبرات الفحص الحديثة.

انشاء مختبرات الفحص الكميائي ، الفيزيائي و البايولوجي على النقاط الحدودية لفحص المواد المستوردة و المصدرة و مقارنتها مع المواصفات القياسية لتسريع عملية العبور والتقليل من التلف.

٤-١١ : تأسيس شركات التامين.

تأسيس شركات التأمين الوطنية والعالمية لحماية رأسمال المستثمر اثناء اقامة المشروع و بدء الانتاج و رأسمال المصدرين و المستوردين.

٤-١٢ : تأسيس و تفعيل دور البنوك الصناعية و التجارية لدعم المستثمر.

تفعيل دور البنوك الصناعية و التجارية الوطنية والعالمية لمنح القروض و تقديم الدعم المالي للمصدرين بشروط تسهيلية وتشجيعية.

٤-١٣ : اعادة النظر في الاعفاءات الكمركية و الضريبية.

تعديل القوانين ووضع التعليمات اللازمة للاعفاءات الضريبية مثل الضريبة الكمركية و ضريبة الدخل .... الخ للمستثمرين و المصدرين .

٤-١٤ : تأسيس مركز البحث و التطوير في المجالات الصناعية و التجارية.

يتم انشاء هذه المركز داخل الوزارة لغرض البحث في المجالات التي تساهم في رفع المستوى التقني و التطوير الصناعي لدعم و مساعدة المعامل الصناعية و الشركات التجارية للاستفادة من التكنلوجيا الحديثة لرفع مستوى كفاءتهم. و يتم ذلك باستخدام الكوادر المحلية من ذوي الخبرة و الشهادات العالية و الاستفادة من الخبرات الاجنبية و التعاقد مع اصحاب الكفاءات الاجنبية .

٥. أنشاء قاعدة بيانات (صناعية , تجارية) لتسهيل الحصول على المعلومات من قبل الجهات ذات العلاقة

تسعى هذه السياسة لوضع النظام الملائم لجمع البيانات الصناعية و التجارية و توثيقها بشكل باستطاعه كل جهة الحصول عليها.

٥-١ : وضع آلية مناسبة لجمع البيانات.

وضع برنامج ملائم ضمن اطار نظام موحد لجمع البيانات للمعامل و الشركات التجارية.

٥-٢ : وضع خطة لدراسة و تحليل البيانات للحصول على المعلومات اللازمة.

وضع نظام خاص لتحليل البيانات المجمعة و تهيئة المعلومات.

٥-٣ : وضع خطة ملائمة لتطوير دور مركز المعلومات في الوزارة.

تقوية وتغذية مركز البحوث والتطوير بالبيانات التي تم تحليلها كجهة مسؤولة عن جمع و استلام التقارير ، النشاطات و البيانات المتعلقة بالوزارة و ادارة الصفحة الفنية للموقع الالكتروني و ارسال التقارير التي تم تحليلها الى مركز البحث و التطوير .

٥-٤ : ايجاد القنوات العملية لنشر المعلومات .

التنسيق مع القنوات الاعلامية العامة لغرض نشر المعلومات المتعلقة بالتجارة و الصناعة.

٦ . *تنظيم و ادارة الاعمال التجارية من قبل افراد متخصصين لها*

٦-١: تشكيل لجنة متخصصة مشتركة من القطاع الحكومي و الخاص و الجهات الاخرى ذات العلاقة لغرض اصدار تعليمات خاصة لادارة و تنظيم كل عمل من الاعمال التجارية و حسب التخصص.

المهمة الرئيسية لهذه اللجنة تحديد المواصفات المتخصصة اللازمة لتنفيذ كل عمل تجاري (استيراد ، تصدير و نوع الشركات و ....الخ)من اجل الاداء الامثل للانشطة التجارية و قيام كل تاجر بالعمل في مجال تخصصه وله خبرة فيه.

٦-٢: تشكيل لجنة متخصصة في مجال السياسة التجارية لتنظيم و تنسيق التعليمات و طرق تنفيذها.

لتوحيد و تنظيم التعليمات الصادرة من المؤسسات الحكومية المختلفة و المتعلقة بالنشاطات التجارية مثل الاعفاءات الضريبية و التعرفة الكمركية للالات و المعدات و منح اجازات الاستيراد و التصدير و الاستثناءات .....الخ.

٧ . وضع نظام تعرفة كمركية شفاف و تقليل الاستثناءات

وضع نظام واضح و شفاف للتعرفة الكمركية لتنظيم الانشطة التجارية و السعي لتقليل الاستثناءات

٧-١ : تشكيل هيئة كمركية متخصصة من الجهات ذات العلاقة لوضع النظام الكمركي و التعرفة الكمركية و تحديثها حسب الحاجة.

هذه الهيئة هي الجهة الوحيدة المختصة باصدار التعليمات المتعلقة بالاعمال الكمركية و تحديد التعرفة الكمركية لمختلف انواع البضائع المستوردة و المصدرة.

٧-٢ : تشكيل لجنة من الهيئة الكمركية المتخصصة لتحديد الاستثناءات و العمل على تقليلها.

تشكيل هذه اللجنة من قبل الهيئة الكمركية المختصة للمداولة و تحديد الاستثناءات حسب طلب المؤسسات الحكومية او احتياجات السوق و العمل على تنظيم و تقليل الاستثناءات.

٨. تقوية دور جهاز التقييس و السيطرة النوعية

٨-١ : اعادة النظر في المواصفات القياسية الموضوعة و تحديثها بما يتناسب مع المواصفات الدولية .

أن المواصفات القياسية العراقية التي وضعت من قبل جهاز التقييس والسيطرة النوعية التابعة للحكومة المركزية هي قديمة جدا ، حيث يعود تاريخ وضعها ألى الثمانينات من القرن الماضي ومنذ تلك الفترة لم يتم تحديثها لكي تتلائم مع التكنولوجيا والمنتجات الحديثة .

أن الهدف من هذا البرنامج هو تحديد المواصفات القياسية المعمول بها لكي تشمل المنتوجات الموجودة حاليا في الاقليم والتي لاتتطابق مواصفاتها مع المواصفات القياسية العراقية ألا انها تتطابق مع المواصفات الدولية الحديثة . وعليه فعلى هيئة التقييس والسيطرة النوعية في الأقليم والجهات ذات العلاقة أصدار تعليمات لكي تشمل المواصفات القياسية المعمول بها في الأقليم المواصفات الدولية الحديثة مثل EN[1] ، ASTM[2] ، BS[3] ، JIS[4] أضافة للمواصفات القياسية العراقية . فمثلا يتم حاليا أنتاج الأسمنت في أقليم كوردستان حسب المواصفات القياسية EN197-1 (CEM II /AL - 42.5R) أو (BS12-96 42.5R) بينما يتم أستيراد السمنت من تركيا والمصنع حسب المواصفات EN 197-1 أو BS12-96 والسمنت المستورد من أيران هو مصنع حسب المواصفات ISIRI 3432[5] و ISIRI 389 وهذه المواصفات جميعها هي مواصفات قياسية معترف بها دوليا ألا أنها لاتتطابق مع المواصفات العراقية للسمنت (5-1988) ونتيجة لعدم التطابق هذا بين المواصفات الدولية والمواصفات العراقية ، تحصل العديد من المشاكل للدوائر والمؤسسات الحكومية وخاصة عند أجراء الفحوصات المختبرية . ولذلك هناك حاجة في الأقليم لقبول المواصفات القياسية العالمية للمنتوجات والعمل بها ، أضافة الى المواصفات القياسية العراقية .

٨-٢ : انشاء و توسيع المختبرات التخصصية الحديثة لفحص و اختبار المنتوج المحلي.

تقديم التسهيلات للمصدرين لمساعدتهم على الأشتراك في المعارض الدولية لعرض منتجاتهم وذلك عن طريق تقديم التسهيلات لهم من خلال القنوات الدبلوماسية ودعمهم ماليا وفنيا .

---

[1] : المواصفات القياسية الاوربية (European Standards)

[2] : المواصفات القياسية الامركية من قبل هيئة الفحص و المواد (American Society for Testing and Material)

[3] : المواصفات القياسية البريطانية (British Standards)

[4] : المواصفات القياسية للصناعات اليابانية (Japan Industrial Standards)

[5] : هيئة المواصفات القياسية و البحوث الايرانية (Institute of Standards and Industrial Research of Iran)

٨-٣ : وضع التعليمات اللازمة لمنح اجازة انشاء مختبرات السيطرة النوعية من قبل القطاع الخاص و دعمها.

وضع الشروط اللازمة لاقامة مختبرات فحص المواد من قبل القطاع الخاص و تحديد كيفية العمل و حدود المسؤولية و مراقبتهم.

٨-٤ : تأسيس مختبر مركزي للاشراف على المختبرات الموجودة في الاقليم.

هذا المختبر يتم تأسيسه من قبل هيئة التقييس و السيطرة النوعية للاقليم لغرض مراقبة المختبرات الحكومية و الخاصة.

٨-٥ : تطوير مختبرات السيطرة النوعية الموجودة حالياً.

تجهيز هذه المختبرات بالاجهزة و المعدات الحديثة لزيادة سرعة و دقة الفحص و زيادة مجالات الفحص.

٨-٦ : تفعيل و تقوية دور جهاز التقييس و السيطرة النوعية في المناطق الحدودية.

اقامة و تطوير مختبرات السيطرة النوعية في النقاط الحدودية لغرض فحص البضائع المستوردة و المصدرة و مقارنتها بالمواصفات القياسية و زيادة صلاحية هيئة التقيس و السيطرة في الاقليم لتأييد او منع البضائع.

٨-٧ : انشاء مركز متخصص للسيطرة و تأييد الوحدات و الاوزان القياسية و الاجهزة المرتبطة بها.

يجب ان يتم فحص دوري لجميع الآلات و الادوات و الاوزان القياسية و الاجهزة المختبرية و يتم ضبطها و تعييرها عند الحاجة . ان عملية التعيير ضرورية لضبط دقة و صحة تلك الاجهزة و الآلات و الوحدات القياسية لغرض تامين مطابقة اداء الاجهزة المختبرية و عمل الآلات و الاوزان القياسية مع المقاييس الدولية و يجب ان تتم عملية الفحص و التعيير من قبل مركز متخصص و يكون هذه المركز تحت اشراف هيئة التقيس و السيطرة في الاقليم و المهمة الرئيسية له مراقبة و تعيير الاجهزة و المعدات المختبرية و مراقبة و توحيد الوحدات و الاوزان القياسية في السوق.

٨-٨ : وضع التعليمات اللازمة للحصول على علامة جهاز التقييس و السيطرة النوعية لتأييد المنتوج المحلي.

أن وجود علامة السيطرة النوعية على المنتوج يدل على أن هذا المنتوج ضمن مواصفات التقييس والسيطرة النوعية المطلوبة ويؤكد أن هذا المنتوج تحت الفحص والرقابة المستمرة للهيئة ووضع شروط لكيفية منح هذه العلامة للمنتوج المحلي وكذلك الشروط المطلوبة لأي منتج لغرض عرضها في السوق .

٨-٩ : تحديد المنتوجات الواجب حصولها على علامة تأييد جهاز التقييس و السيطرة النوعية مع مراعاة الاضافات عند الحاجة.

تحديد المنتوجات التي يجب أن تحصل على علامة السيطرة النوعية وخاصة بعض المنتجات الغذائية والتي يجب أن تكون تحت الرقابة والفحص المستمر .

٩ . *تعزيز آليات لرفع الصادرات و دعم المصدرين*

تعديل نسبة قيمة الصادرات أقل من ١٪ من قيمة الواردات عدا المنتوجات النفطية وعدم وجود توازن أقتصادي بين الواردات والصادرات . البرامج المتعلقة بهذه السياسة تسعى ألى تقريب هذه القيمتين وخلال (١٠) سنوات يجب تقليل الواردات وزيادة حجم الصادرات بحيث تصل نسبة قيمة الصادرات ألى ٢٠٪ من قيمة حجم التجارة الخارجية .

٩-١ : وضع الضوابط اللازمة لتصدير المواد الاولية بشكل خام و التي يمكن مستقبلا زيادة القيمة المضافة عليها.

عن طريق فرض ضوابط على تصدير بعض المواد الأولية الخام ، وتقديم التسهيلات المالية والدعم الفني لأقامة معامل تحول هذه المواد من شكلها الخام ألى نصف مصنعة لزيادة قيمتها المضافة .

٩-٢ : تحديد و تفعيل النقاط المتعلقة بالتصدير في الاتفاقيات التجارية .

الأخذ بنظر الأعتبار التوازن الأقتصادي بين الصادرات والواردات في الأتفاقيات التجارية بين الأقليم والدول التي تطمح بالأشتراك في النشاطات التجارية والأنتاجية في الأقليم .

٩-٣ : تأسيس مركز استشاري مشترك بين القطاعين الحكومي و الخاص لدعم المنتجين لغرض رفع المهارات و زيادة الانتاج و مقاربته للمواصفات القياسية الدولية.

اللجنة الرئيسية لهذا المركز لجنة أستشارية تشكل من قبل الوزارات والغرف التجارية والصناعية . لكل مجال من مجالات القطاع الصناعي ، ويتم تشكيل لجنة فرعية مختصة بهذا المجال . المهمة الرئيسة لهذه اللجنة هو تقديم الدعم التقني والأستشاري لرفع كفاءة المنتج في مجال (القوى العاملة ، تكنولوجيا وحملة الأنتاج) لزيادة كمية الانتاج السنوي حسب طاقة المعمل ورفع مستوى كفاءة المنتوج ومقارنته مع المواصفات القياسية

٩-٤ : وضع خطة عمل لتقديم التسهيلات اللازمة للمصدرين لعرض منتوجاتهم في المعارض الدولية.

أيجاد الفرص وفتح أبواب للتصدير عن طريق تقديم المساعدات الدبلوماسية و المالية والتقنية للمصدرين لاجل أشراكهم في المعارض الدولية في جميع المجالات ضمن أطار الاتفاقيات التجارية .

٩-٥ : التنسيق مع ممثلي الاقليم في السفارات العراقية لغرض تقديم التسهيلات التجارية للمصدرين.

أعادة النظر بمهام ممثلي الأقليم في السفارات العراقية وتقوية وتفعيل دورهم كجهة داعمة للمصدرين في المجالات التجارية ، القضائية ، المالية ، المصرفية .....الخ)

٩-٦ : تأسيس صندوق قرض لدعم المصدرين.

أنشاء صندوق قروض التصدير ووضع التعليمات اللازمة للمصدرين الحاصلين على العقود الموثوقة لتصدير البضائع أو الخدمات .

٩-٧ : وضع التعليمات اللازمة لتحديد المكان المناسب في الاماكن السياحية لبيع المنتوجات اليدوية المحلية .

وضع التعليمات اللازمة لأقامة المحال التجارية في الأماكن السياحية ضمن الشروط التأسيسية ، الادارية والتبادلات التجارية وتقديم التسهيلات والدعم المالي من قبل الحكومة عند تأسيسها وأدارتها .

١٠ . *اقامة مناطق اقتصادية خاصة*

١٠-١ : وضع خطة شاملة لاقامة مناطق التجارة الحرة.

تحديد الأماكن الملائمة لأقامة المناطق التجارية الحرة . وأعداد خطة رئيسية شاملة لذلك .

١٠-٢ : وضع خطة شاملة لاقامة المناطق الصناعية المنظمة.

تحديد الأماكن الملائمة لأقامة المناطق الصناعية المنظمة وأعداد خطة رئيسية لذلك مع تحديد نوع النشاط الملائم لها .

١١. تعزيز و زيادة القدرة التنافسية للمنتوجات المحلية

هناك عوامل رئيسية لزيادة القدرة التنافسية للمنتوج المحلي وهي :

- *تقليل الكلفة النهائية للمنتوج عن طريق رفع مستوى كفاءة الموظفين ، الأستفادة من التكنولوجيا الحديثة وأدارة المعامل بصورة علمية .*
- *تحسين نوعية المنتوج عن طريق الرقابة على العملية الانتاجية ووضع نظام الرقابة النوعية على المنتوج عند النقاط الضرورية في الخط الأنتاجي والأستفادة من المواد الخام الملائمة .*
- *توعية المواطنين لأستخدام المنتوج المحلي .*

ومهمة الحكومة في هذا المجال دعم وحماية المنتجين المحليين عن طريق تقديم التسهيلات اللازمة لتأمين المواد الأولية وتشديد الرقابة لمنع تسويق البضائع الرديئة .

١١-١ : دعم المعامل التي تعمل على زيادة القدرة التنافسية لمنتوجاتها.

و ذلك عن طريق تقديم التسهيلات المالية والفنية للمعامل التي تحاول تقليل الكلفة النهائية للمنتوج بالأعتماد على التكنولوجيا الحديثة والأدارة الأمثل وكذلك تحسين نوعية المنتوج ومطابقته مع المواصفات القياسية .

١١-٢ : تعزيز دور السيطرة النوعية لمنع انتاج منتوجات لا تتطابق مع المواصفات القياسية للاقليم.

أعادة النظر بمهام مديريات السيطرة النوعية في الوزارات وتوسيع صلاحياتها لمنع أنتاج وتسويق المنتجات التي لاتتطابق مع المواصفات القياسية وخاصة المنتجات الغذائية والزراعية والعقاقير الطبية .

١١-٣ : تعزيز دور الرقابة التجارية لمنع البضائع الرديئة في السوق.

توسيع صلاحيات مديريات الرقابة التجارية لمنع تسويق البضائع الرديئة .

١١-٤ : اقامة المعارض السنوية لكل قطاع من القطاعات الانتاجية.

أقامة المعارض الخاصة لمختلف القطاعات الأنتاجية ووضع الشروط اللازمة للبيع المباشر وبأسعار أقل من السوق

١١-٥ : تحديد طرق توعية المواطنين للتوجه نحو المنتوجات المحلية.

التنسيق مع المؤسسات الأعلامية لتعريف المواطنين بالمنتوجات المحلية ومواصفاتها واطلاعهم بمدى تأثير المنتوج المحلي على أقتصاد الأقليم .

١٢ . خصخصة المؤسسات التجارية و الانتاجية التابعة للوزارة

توسيع دور القطاع الخاص في النشاطات التجارية والصناعية ضمن أطار السياسة الأقتصادية للأقليم .

١٢-١ : بيع او طرح اسهم للمؤسسات التجارية التابعة للوزارة .

تشمل تلك المؤسسات التجارية الحكومية التي يمكن أدارتها من قبل القطاع الخاص . مثل الشركة العامة للمواد الأنشائية ، الشركة العامة للسيارات و الاسواق المركزية ..... الخ بالتنسيق مع الحكومة المركزية .

١٢-٢ : بيع او طرح اسهم للمعامل الصناعية التابعة للوزارة .

تشمل تلك المعامل التي لاتصنف ضمن المعامل الأستراتيجية مثل معامل الغزل والنسيج والمواد الأنشائية والألبان

١٣ . وضع آليات مناسبة لتسجيل الشركات وفق الاساليب الحديثة

ملائمة قانون تسجيل الشركات مع قانون الأستثمار ، تقديم الخدمات لتنفيذ عملية تسجيل الشركات عن طريق الأنترنيت ،

تصنيف انواع الأنشطة وتسجيل الشركات حسب التخصص وأعطاء الأولوية لمواطني الأقليم لبعض من الأنشطة الستراتيجية .

١٣-١ : أعادة النظر لتحديث قانون تسجيل الشركات و توافقه مع قانون الاستثمار المحدث في الدول المتقدمة.

اعادة النظر في قانون تسجيل الشركات و تحديثها وفقا لقانون قانون الأستثمار الجديد .

١٣-٢ : وضع تعليمات خاصة لفتح فروع للشركات الاجنبية.

أعطاء الأولوية بالأخص لشركات الأستثمار و تصنيف أعمالها.

١٣-٣ : وضع تعليمات خاصة لتسجيل الشركات حسب التخصص.

العمل بالتصنيف الدولي للأنشطة الأقتصادية عند تسجيل الشركات وحسب نوع النشاط وتحديد مجال عمل الشركات حسب التخصص والخبرة .

١٣-٤ : وضع الية لتفعيل دور الرقابة على الشركات .

رقابة ومتابعة الشركات ومنح السلطة للجان المتابعة بالرقابة الدقيقة لأنشطة الشركات .

١٣-٥ : وضع قاعدة بيانات خاصة بالشركات.

ربط مديريات تسجيل الشركات عن طريق الأنترنيت وتقديم الخدمات الالكترونية للمواطنين لتسريع عملية التسجيل .

القسم الخامس

((السياسات و البرامج المتعلقة بالهدف الرابع))

تنظيم النشاطات التجارية وتعزيز العلاقات التجارية الخارجية

١. تأسيس الشركات المساهمة

تعتبر الشركات المساهمة من أهم الشركات لتنفيذ المشاريع الستراتيجية وجمع رؤوس الأموال الصغيرة من المواطنين وتقليل الأموال الفائضة في السوق كما ويمكن للمشاريع الستراتيجية الأستفادة من الصلاحيات الحكومية ورؤوس أموال المواطنين وتعميم الأرباح على جميع المساهمين .

١-١: وضع التعليمات اللازمة لتأسيس و ادارة الشركات المساهمة وفقا" لقانون تسجيل الشركات.

لغرض بيان كيفية تأمين رأسمال هذه الشركات و تاسيسها وأدارتها .

١-٢ تحديد المشاريع التي يمكن ان تنفذ عن طريق شركات مساهمة.

تحديد ودراسة المشاريع التي يمكن ان تنفذ عن طريق الشركات المساهمة مثل مشاريع الحديد والصلب والبتروكيمياويات ومحطات أنتاج الكهرباء وأنشاء السدود .....الخ .

٢. ابرام الاتفاقيات التجارية مع الدول الاجنبية

٢-١: العمل على الإتفاق مع الدول لقبول نظام السيطرة النوعية و المواصفات و الجهات المعنية بالاختبارات لتسهيل عملية الأستيراد و التصدير بين الطرفين .

هذه الاتفاقية من الضروريات الأساسية في التبادل التجاري بين الدول وكيفية تأييد نوعية البضائع الواردة والمصدرة ، المواصفات القياسية المتفق عليها من قبل الطرفين وطرق وأساليب حل المشاكل الفنية والمالية بين الطرفين .

٢-٢: الاتفاق مع الدول المجاورة و الدول الأخرى للوصول الى التوازن الأقتصادي .

هذه الأتفاقية ضرورية للوصول الى التوازن بين الواردات والصادرات ، كما وتلزم الطرف الأخر بأستيراد منتوجات الأقليم مقابل مايصدره له بنسبة يتم تحديدها والاتفاق عليها والعمل بها .

٢-٣: وضع خطة لجذب و تشجيع الشركات العالمية بفتح فروع لها داخل الأقليم.

الغرض منه جذب الشركات المنتجة العالمية والتي حجم صادراتها الى الاقليم كبيرة لانشاء فروع لمعامل لها في الأقليم لغرض توفير فرص العمل للمواطنين للوصول ألى التوازن الاقتصادي .

٢-٤: وضع برنامج لتأسيس غرف تجارية مشتركة مع الدول الاخرى .

تعتبر الغرف التجارية المشتركة من الوسائل الرئيسية في التبادل التجاري بين الأقليم والدول الاخرى وسهولة حركة التجار بين دولتين والأستفادة من القدرات الفنية والمالية والأستثمارية للدولتين .

٣ . تبني الاساليب الحديثة في التسويق

يعتبر التسويق من العوامل الرئيسية لتوسيع التجارة الداخلية والذي يؤدي بالنتيجة ألى ازدهار الأنشطة الصناعية . وأن لتنفيذ هذا العمل بطريقة حديثة تأثير مهم على رفع الحجم الاقتصادي للأقليم و ذلك من الاستفادة من التكنلوجيا الحديثة و الوسائل الاعلامية المتطورة.

* وضع خطة تسويقية شاملة

هذه الخطة يجب ان توضع من قبل المتخصصين في هذا المجال . وتحديد طرق وأساليب لتسويقها وتعريفها للمنتجين والتجار لتسويق بضائعهم .

٤. تفعيل دور سوق الاوراق المالية (بورصة)

سوق الأوراق المالية من المؤسسات المالية المهمة التي تجمع الفائض من السيولة النقدية والحد من تشغيلها في الانشطة التي ليس لها تأثير أيجابي على اقتصاد الأقليم . مثل بيع وشراء الأراضي والعقارات والعملات .....الخ) أكثر من اللازم وتشغيل هذه الأموال في الانشطة التي لها مردود أقتصادي للأقليم .

*وضع التعليمات و الشروط اللازمة لقبول الشركات في سوق الاوراق المالية

وضع التعليمات اللازمة لتحديد شروط قبول الشركات والمؤسسات في البورصة وكيفية بيع وشراء الاسهم وأدارة وتوزيع الأرباح .

القسم السادس

((السياسات و البرامج المتعلقة بالهدف الخامس))

المساهمة الفعالة في تطبيق سياسة الامن الغذائي حسب الأستراتيجية المتبعة في الأقليم

١. تامين مستويات الخزن من السلع الاستراتيجية

من النقاط المهمة في سياسة الأمن الغذائي عدا أنتاج المواد الغذائية هي خزن المواد الغذائية الأستراتيجية والتي لها دور رئيسي في تأمين الغذاء اليومي وعدم توفرها بسبب الكوارث الطبيعية يسبب مشاكل في المجتمع . تعتبر الحنطة والشعير والرز من المواد الغذائية الأساسية لتأمين الغذاء اليومي ، لذا فان عملية خزن هذه المواد من المهام الرئيسية للحكومة .

كمية الحنطة اللازمة سنويا لأقليم كوردستان قدرت بـ (٦٠٠,٠٠٠) طن وقدرة الخزن الحالية في الأقليم هي (٢٧٥,٠٠٠) طن ويؤمل في نهاية سنة ٢٠١٤ أن تصل الى مايقارب (٦٧٥,٠٠٠) طن. و بحسب البرامج التي تم اعدادها من قبل الوزارة يجب انشاء (١١) سايلو لسنوات (٢٠١٥ – ٢٠٢٠) و بانشاء هذه السايلوات تصل طاقة الخزن الى ١,١١٥,٠٠٠ طن لنهاية سنة ٢٠٢٠. ويجب أنشاء مخازن تكفي لخزن كمية (٣٠٠,٠٠٠)طن من محصول الرز والشعير والتي هي أحتياجات الأقليم لمدة (٦) أشهر . برامج هذه السياسة تهتم برفع طاقة خزن هذه المواد الغذائية في الاقليم .

١-١ : انشاء السايلوات اللازمة في محافظات الاقليم .

وزارة التجارة و الصناعة اعدت خطة شاملة لبناء سايلوات في المناطق المختلفة في محافظات الأقليم وتحديد طاقة الخزن لكل سايلو ومكان بناءهم بحسب كمية محصول الحنطة في كل منطقة ووضع جدول زمني لبناءهم. البرامج المتعلقة بهذه الخطة بدأ في سنة ٢٠١٠ ، بعد تنفيذ هذه الخطة تصل طاقة الخزن لمحصول الحنطة في نهاية سنة ٢٠٢٠ الى(١,١١٥,٠٠٠) طن.

١-٢ انشاء المخازن اللازمة الغير مبردة في محافظات الاقليم .

وضع خطة رئيسية لبناء مخازن لخزن الرز ، الشعير وبعض المحاصيل الرئيسية قريبة من السايلوات وتحديد مواصفاتهم الفنية وكيفية حفظ المواد في هذه المخازن بطريقة حديثة بحيث تبلغ سعة الخزن نهاية ٢٠٢٠ مايقارب (٣٠٠,٠٠٠) طن .

١-٣ انشاء و تطوير المختبرات النوعية في اماكن استلام الحبوب

أنشاء مختبرات حديثة وتطوير و تحديث المختبرات الموجودة في السايلوات لأجل تحديد نوعية الحبوب بحسب التصنيف المعمول عند أستلامها.

٢ . خزن المواد الغذائية سريعة التلف

أن أكثر الخضروات والفواكه التي تشكل جزء مهم من غذاء المواطنين اليومي في الأقليم ويتم أنتاجها بشكل موسمي وعند حصادها تكون بكميات كبيرة تفيض عن حاجة السوق وبسبب عدم وجود المخازن مما يعرضها أل التلف بكميات كثيرة . وفي مواسم أخرى يتم أستيرادها من الدول الأخرى مثل (الطماطم ، البطاطا ، التفاح ، العنب ، الخيار) .

من الضروري أقامة المخازن المبردة للحفاظ على هذه المنتوجات وتصريفها المستمر أل السوق وهذا العمل له التأثير على حماية رؤوس أموال الفلاحين وتشجيع المواطنين للعمل في القطاع وتقليل الأستيراد .

٢-١. تحديد المناطق المناسبة لانشاء المخازن المبردة .

دراسة اوضاع المنتجات الزراعية في كل منطقة وبيان نوعية الكميات المنتجة ووضع خطة شاملة لتحديد المناطق التي يكون أنشاء المخازن المبردة ضرورية فيها و بالتنسيق مع وزارة الزراعة.

٢-٢. وضع التعليمات اللازمة لدعم القطاع الخاص لانشاء المخازن المبردة.

وضع الشروط والتعليمات اللازمة لأنشاء المخازن المبردة من قبل القطاع الخاص وكيفية تقديم التسهيلات الفنية والمساعدات المالية لهم وشروط أدارتها و بالتنسيق مع وزارة الزراعة .

٢-٣. وضع الشروط اللازمة لانشاء مخازن مبردة في المعامل ذات الانتاج القابل للتلف.

تحديد المعامل التي تحتاج منتوجاتها الى المخازن المبردة ووضع الشروط اللازمة لمنح الأجازات لهذه المعامل .

القسم السابع

الجداول الزمنية لتنفيذ البرامج

	البرنامج	الجهة الرئيسية المنفذة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الهدف الاول: خلق بيئة قانونية في قطاعي التجارة والصناعة وفقا" للمعايير الدولية.										
السياسة الاولى: العمل على صياغة القوانين او تعديلها في مجالات التجارة و الصناعة لكي تنسجم مع التوجه										
١	قانون المناطق الصناعية المنظمة	وزارة التجارة والصناعة								
٢	قانون حماية المنتوج المحلي	وزارة التجارة والصناعة								
٣	قانون الوكالات ة الوساطات التجارية و الصناعية	وزارة التجارة والصناعة								
٤	قانون المعارض التجارية	وزارة التجارة والصناعة								
٥	قانون العلامات التجارية و المؤشرات الجغرافية	وزارة التجارة والصناعة								
٦	قانون تسجيل براءة الاختراع و النماذج الصناعية	وزارة التجارة والصناعة								
٧	قانون التجارة	وزارة التجارة والصناعة								
٨	قانون الاستيراد و التصدير	وزارة التجارة والصناعة								
٩	قانون المنافسة و منع الاحتكار	وزارة التجارة والصناعة								
١٠	قانون المناطق الصناعية و التجارية و الخدمية الحرة	وزارة التجارة والصناعة								
١١	قانون سوق الاوراق المالية (بورصة)	وزارة المالية والأقتصاد								
السياسة الثانية : سن او تعديل قاعدة قانونية لحماية حقوق العمالة في القطاع الخاص .										
١	قانون التأمين الصحى	وزارة المالية والأقتصاد								
٢	قانون التقاعد والضمان الاجتماعي	وزارة العمل والشؤون الأجتماعية								
٣	قانون النقابات	وزارة الداخلية								
٤	قانون العمل	وزارة العمل والشؤون الأجتماعية								

	البرنامج		الجهة الرئيسية المنفذة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الهدف الثاني : رفع القدرات البشرية في مجالات الصناعة والتجارة وفق الاساليب الحديثة وتطويرها بشكل مستمر											
السياسة الاولى: الارتقاء بالاداء الاداري للعاملين في المؤسسات التجارية و الصناعية لتحسين مستوى الخدمات											
١	اعادة النظر فى مهام الوزارة بحيث تنسجم مع الخطة المقترحة		وزارة التجارة والصناعة								
	١	تعديل الهيكل التنظيمي بموجب الخطة المقترحة وتحديد الملاكات والوصف الوظيفي "بناء" على ذلك	وزارة التجارة والصناعة								
٢	وضع الخطط للبرامج التدريبية اللازمة لرفع مستوى كفاءة العاملين في القطاعين الحكومي و الخاص		وزارة التجارة والصناعة وزارة التخطيط								
	١	البرامج التدريبية اللازمة لموظفي القطاع الحكومي في المجالات.	وزارة التخطيط								
		١ الادارة	وزارة التخطيط								
		٢ الحسابات	وزارة التخطيط								
		٣ التدقيق	وزارة التخطيط								
		٤ القانونية	وزارة التخطيط								
		٥ الاحصاء	وزارة التخطيط								
		٦ المجالات الاخرى (كومبيوتر, لغة, علاقات عامة .....الخ)	مركز تكنلوجيا المعلومات								
	٢	البرامج التدريبية اللازمة لموظفي القطاع الحكومي في المجالات الخاصة.	وزارة التجارة والصناعة								
		١ المعايير الدولية	وزارة التجارة والصناعة								
		٢ القوانين و التشريعات النافذة في الاقليم	وزارة التجارة والصناعة								
		٣ كيفية دراسة و متابعة المشاريع	وزارة التجارة والصناعة								
		٤ اسس التجارة الخارجية و المصطلحات المتعلقة بها، مثل (انتركوم ، LC ، INVOICE ، PROFORMA ... الخ)	وزارة التجارة والصناعة								
		٥ التعرفة الكمركية	وزارة التجارة والصناعة								

البرنامج			الجهة الرئيسية المنفذه	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
	٦	منظمة التجارة العالمية (WTO)	وزارة التجارة والصناعة								
	٧	التعليمات المصرفية	وزارة التجارة والصناعة								
٣	البرامج التدريبية اللازمة للعاملين في القطاع الخاص.		وزارة التجارة والصناعة								
	١	ادارة المشاريع	وزارة التجارة والصناعة								
	٢	البيانات و المعلومات	وزارة التجارة والصناعة								
	٣	التسويق	وزارة التجارة والصناعة								
	٤	نظم التجارة الدولية	وزارة التجارة والصناعة								
	٥	نظام النقل الدولي	وزارة التجارة والصناعة								
	٦	ترشيد استخدام الطاقة	وزارة التجارة والصناعة								
	٧	حماية البيئة	وزارة التجارة والصناعة								
	٨	المنافسة	وزارة التجارة والصناعة								
	٩	الاستيراد و التصدير	وزارة التجارة والصناعة								
	١٠	التشريعات و القوانين النافذة في الاقليم	وزارة التجارة والصناعة								
	١١	السلامة المهنية.	وزارة التجارة والصناعة								

	لبرنامج	الجهة الرئيسية المنفذه	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
٣	التنسيق مع الجهات المعنية لتنفيذ البرامج التدريبية .	وزارة التجارة والصناعة								
١	وزارة التخطيط .	وزارة التجارة والصناعة								
٢	الوزارات ذات العلاقة.	وزارة التجارة والصناعة								
٣	المنظمات غير الحكومية(AGF , NGO , UNIDO)	وزارة التجارة والصناعة								
٤	الغرف التجارية والصناعية في الأقليم	وزارة التجارة والصناعة								
٤	توفير الزمالات الدراسية و الفرص العلمية لكوادر الوزارة .	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي								
١	الاستفادة من الاتفاقيات الدولية.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	التنسيق مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي.	وزارة التجارة والصناعة								
السياسة الثانية : رفع مستوى الأداء التقني في المعامل والشركات المحلية .										
١	بيان خصائص القوى العاملة من حيث درجة المهارة والتحصيل الدراسى فى القطاع الخاص.	وزارة التجارة والصناعة								
١	مسح القوى العاملة لمعامل القطاع الخاص في محافظات كوردستان.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	مسح القوى العاملة للشركات التجارية في محافظات اقليم كوردستان.	وزارة التجارة والصناعة								

	البرنامج	الجهة الرئيسية المنفذه	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
٣	التنسيق مع المراكز التدريبية لوضع برامج لتأهيل القوى العاملة لتخدم احتياجات القطاعين الصناعى والتجاري.	وزارة التجارة والصناعة								
١	التنسيق مع وزارة التربية لوضع البرامج اللازمة للأعداديات المهنية .	وزارة التجارة والصناعة								
٢	التنسيق مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لوضع البرامج اللازمة للمعاهد والكليات.	وزارة التجارة والصناعة								
٣	التنسيق مع وزارة العمل و الشؤون الأجتماعية لأقامة الدورات اللازمة في مراكز التدريب المهني.	وزارة التجارة والصناعة								
٤	انشاء وتطوير المراكز التدريبية للعمالة الصناعية.	وزارة التجارة والصناعة								
١	انشاء مركز تخصصي لتدريب العمالة الصناعية في المجالات الخاصة.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	التنسيق مع وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية لتطوير المراكز الموجودة.	وزارة التجارة والصناعة								
٣	التنسيق مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لرفد المراكز بالخبرات العلمية.	وزارة التجارة والصناعة								
٤	التنسيق مع الجهات الغير حكومية ذات التخصص الصناعي.	وزارة التجارة والصناعة								
٥	التنسيق مع الاتحادات و الغرف التجارية.	وزارة التجارة والصناعة								
٥	اقامة دورات تدريبية فى معامل القطاع الخاص.	وزارة التجارة والصناعة								
١	اقامة دورات تدريبية في المعامل لتأهيل العمال الجدد.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	اقامة دورات تدريبية للعمال لرفع مستوى ادائهم و كفاءتهم.	وزارة التجارة والصناعة								

	البرنامج	الجهة الرئيسية المنفذة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الهدف الثالث: بناء قاعدة صناعية و تجارية واسعة ومستدامة										
السياسة الاولى: الاستفادة القصوى من الموارد الطبيعية في الاقليم .										
١	المسح الميداني للمواد الاولية.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	وضع اطلس للمواد الاولية في الاقليم .	وزارة التجارة والصناعة								
٣	تحديد المواد الاولية المستفادة منها و العمل على تطويرها .	وزارة التجارة والصناعة								
٤	تحديد المواد الاولية التي لم يتم الاستفادة منها و وضع الخطط اللازمة للاستفادة منها.	وزارة التجارة والصناعة								
٥	منع تصدير المواد الاولية بشكل خام قدر الامكان.	وزارة التجارة والصناعة								
السياسة الثانية: وضع الخطط لتنمية و تطوير كل قطاع من القطاعات الصناعية .										
١	وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات الغذائية .	وزارة التجارة والصناعة								
٢	وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات الأنشائية .	وزارة التجارة والصناعة								
٣	وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات الكيمياوية .	وزارة التجارة والصناعة								
٤	وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات الورقية .	وزارة التجارة والصناعة								
٥	وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات الفلزية.	وزارة التجارة والصناعة								
٦	وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات البلاستيكية.	وزارة التجارة والصناعة								
٧	وضع الخطط لتنمية وتطوير الصناعات الاخرى .	وزارة التجارة والصناعة								

	البرنامج	الجهة الرئيسية المنفذة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
السياسة الثالثة: توفير فرص العمل في القطاعين الصناعي و التجاري.										
١	وضع الخطط اللازمة للتقليل من العمالة الاجنبية في القطاع الصناعي.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	وضع الخطط اللازمة للتقليل من العمالة الاجنبية في القطاع التجاري.	وزارة التجارة والصناعة								
٣	وضع خطة شاملة لدعم و تطوير الصناعات اليدوية المحلية.	وزارة التجارة والصناعة								
٤	وضع خطة لدعم و تطوير النشاطات الحرفية.	وزارة التجارة والصناعة								
٥	وضع خطة لدعم و اقامة المشاريع التجارية و الصناعية في القرى و الارياف.	وزارة التجارة والصناعة								
السياسة الرابعة: تهيئة البنى التحتية الملائمة للاستثمار .										
١	اعادة صياغة القانون الاستثمار الصناعي لكي ينسجم مع قانون الاستثمار في الاقليم.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	وضع الاسس و القواعد و المعايير اللازمة لتحديد مساحة الاراضي الممنوحة للمشاريع الصناعيةحسب الطاقة الانتاجية.	وزارة التجارة والصناعة								
٣	بيان الاحتياجات من الاراضي لكل قطاع من القطاعات الصناعية حسب خطط التنمية.	وزارة التجارة والصناعة								
٤	تحديد الطاقة الكهربائية اللازمة لكل قطاع من القطاعات الصناعية حسب خطط التنمية.	وزارة التجارة والصناعة								
٥	تحديد كمية المياه الصناعية اللازمة لكل قطاع من القطاعات الصناعية حسب خطط التنمية.	وزارة التجارة والصناعة								
٦	وضع خطة رئيسية شاملة لأقامة المناطق الصناعية حسب خطة التنمية.	وزارة التجارة والصناعة								
٧	تأمين شبكة طرق النقل و الاتصالات الحديثة و بمواصفات عالمية.	وزارة النقل والمواصلات								

	البرنامج	الجهة الرئيسية المنفذة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
٨	انشاء مخازن و مخازن مبرّدة باحجام مختلفة مع جميع مستلزماتها اللازمة في المناطق الحدودية.	وزارة المالية والأقتصاد								
٩	تجهيز و تطوير المناطق الحدودية بأجهزة قياس الحمولة و اجهزة اشعة اكس و النظام الالكتروني لادارة المعلومات.	وزارة المالية والأقتصاد								
١٠	تجهيز المناطق الحدودية بمختبرات الفحص الحديثة.	وزارة التخطيط								
١١	تأسيس شركات التامين.	وزارة المالية والأقتصاد								
١٢	تأسيس و تفعيل دور البنوك الصناعية و التجارية لدعم المستثمر.	وزارة المالية والأقتصاد								
١٣	اعادة النظر في الاعفاءات الكمركية و الضريبية.	وزارة المالية والأقتصاد								
١٤	تأسيس مركز البحث و التطوير في المجالات الصناعية و التجارية.	وزارة التجارة والصناعة								
	السياسة الخامسه: انشاء قاعدة بيانات (صناعية , تجارية) لتسهيل وصولها الى الجهات ذات العلاقة									
١	وضع آلية مناسبة لجمع البيانات.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	وضع خطة لدراسة و تحليل البيانات للحصول على المعلومات اللازمة.	وزارة التجارة والصناعة								
٣	وضع خطة ملائمة لتطوير دور مركز المعلومات في الوزارة.	وزارة التجارة والصناعة								
٤	ايجاد القنوات العملية لنشر المعلومات .	وزارة التجارة والصناعة								
	السياسة السادسه: تنظيم و ادارة الاعمال التجارية من قبل افراد متخصصين لها									
١	تشكيل لجنة متخصصة مشتركة من القطاع الحكومي و الخاص و الجهات الاخرى ذات العلاقة لغرض اصدار تعليمات خاصة لادارة و تنظيم كل عمل من الاعمال التجارية و حسب التخصص.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	تشكيل لجنة متخصصة في مجال السياسة التجارية لتنظيم و تنسيق التعليمات و طرق تنفيذها.	وزارة التجارة والصناعة								

	البرنامج	الجهة الرئيسية المنفذة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
السياسة السابعه: وضع نظام تعرفة كمركية شفاف و تقليل الاستثناءات										
١	تشكيل هيئة كمركية متخصصة من الجهات ذات العلاقة لوضع النظام الكمركي و التعرفة الكمركية و تحديثها حسب الحاجة.	وزارة المالية والأقتصاد								
٢	تشكيل لجنة من الهيئة الكمركية المتخصصة لتحديد الاستثناءات و العمل على تقليلها.	وزارة المالية والأقتصاد								
السياسة الثامنه : تقوية دور جهاز التقييس و السيطرة النوعية										
١	اعادة النظر في المواصفات القياسية الموضوعة و تحديثها بما يتناسب مع المواصفات الدولية .	وزارة التخطيط								
٢	انشاء و توسيع المختبرات التخصصية الحديثة لفحص و اختبار المنتوج المحلي.	وزارة التجارة والصناعة								
٣	وضع التعليمات اللازمة لمنح اجازة انشاء مختبرات السيطرة النوعية من قبل القطاع الخاص و دعمها.	وزارة التخطيط								
٤	تأسيس مختبر مركزي للاشراف على المختبرات الموجودة في الاقليم.	وزارة التخطيط								
٥	تطوير مختبرات السيطرة النوعية الموجودة حالياً.	وزارات ذات العلاقة								
٦	تفعيل و تقوية دور جهاز التقييس و السيطرة النوعية في المناطق الحدودية.	وزارة التخطيط								
٧	انشاء مركز متخصص للسيطرة و تأييد الوحدات و الاوزان القياسية و الاجهزة المرتبطة بها.	وزارة التخطيط								
٨	وضع التعليمات اللازمة للحصول على علامة جهاز التقييس و السيطرة النوعية لتأييد المنتوج المحلي.	وزارة التخطيط								
٩	تحديد المنتوجات الواجب حصولها على علامة تأييد جهاز التقييس و السيطرة النوعية مع مراعاة الاضافات عند الحاجة.	وزارة التخطيط								

	البرنامج	الجهة الرئيسية المنفذة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
	السياسة التاسعة: تعزيز آليات لرفع الصادرات و دعم المصدرين									
١	وضع الضوابط اللازمة لتصدير المواد الاولية بشكل خام و التي يمكن مستقبلا زيادة القيمة المضافة عليها.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	تحديد و تفعيل النقاط المتعلقة بالتصدير في الاتفاقيات التجارية	وزارة التجارة والصناعة								
٣	تأسيس مركز استشاري مشترك بين القطاعين الحكومي و الخاص لدعم المنتجين لغرض رفع المهارات و زيادة الانتاج و مقاربته للمواصفات القياسية الدولية.	وزارة التجارة والصناعة								
٤	وضع خطة عمل لتقديم التسهيلات اللازمة للمصدرين لعرض منتوجاتهم في المعارض الدولية.	وزارة التجارة والصناعة								
٥	التنسيق مع ممثلي الاقليم في السفارات العراقية لغرض تقديم التسهيلات التجارية للمصدرين.	وزارة التجارة والصناعة								
٦	تأسيس صندوق قرض لدعم المصدرين.	وزارة المالية والأقتصاد								
٧	وضع التعليمات اللازمة لتحديد المكان المناسب في الاماكن السياحية لبيع المنتوجات اليدوية المحلية .	وزارة البلديات والسياحه								

	البرنامج	الجهة الرئيسية المنفذة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
السياسة العاشرة: اقامة مناطق اقتصادية خاصة										
١	وضع خطة شاملة لاقامة مناطق التجارة الحرة.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	وضع خطة شاملة لاقامة المناطق الصناعية المنظمة .	وزارة التجارة والصناعة								
السياسة الحادي عشر: تعزيز و زيادة القدرة التنافسية للمنتوجات المحلية										
١	دعم المعامل التي تعمل على زيادة القدرة التنافسية لمنتوجاتها.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	تعزيز دور السيطرة النوعية لمنع انتاج منتوجات لا تتطابق مع المواصفات القياسية للاقليم.	وزارة التجارة والصناعة								
٣	تعزيز دور الرقابة التجارية لمنع البضائع الرديئة في السوق.	وزارة التجارة والصناعة								
٤	اقامة المعارض السنوية لكل قطاع من القطاعات الانتاجية.	وزارة التجارة والصناعة								
5	تحديد طرق توعية المواطنين للتوجه نحو المنتوجات المحلية.	وزارة التجارة والصناعة								
السياسة الثانية عشر: خصخصة المؤسسات التجارية و الانتاجية التابعة للوزارة										
١	بيع او طرح اسهم للمؤسسات التجارية التابعة للوزارة .	وزارة التجارة والصناعة								
٢	بيع او طرح اسهم للمعامل الصناعية التابعة للوزارة .	وزارة التجارة والصناعة								

	البرنامج	الجهة الرئيسية المنفذة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
السياسة الثالثه عشر: وضع آليات مناسبة لتسجيل الشركات وفق الاساليب الحديثة										
١	أعادة النظر لتحديث قانون تسجيل الشركات و توافقه مع قانون الاستثمار المحدث في الدول المتقدمة.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	وضع تعليمات خاصة لفتح فروع للشركات الاجنبية.	وزارة التجارة والصناعة								
٣	وضع تعليمات خاصة لتسجيل الشركات حسب التخصص.	وزارة التجارة والصناعة								
٤	وضع آلية لتفعيل دور الرقابة على الشركات .	وزارة التجارة والصناعة								
٥	وضع قاعدة بيانات خاصة بالشركات.	وزارة التجارة والصناعة								

	البرنامج	الجهة الرئيسية المنفذة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الهدف الرابع: تنظيم النشاطات التجارية وتعزيز العلاقات التجارية الخارجية										
السياسة الاولى: تأسيس الشركات المساهمة										
١	وضع التعليمات اللازمة لتأسيس و ادارة الشركات المساهمة وفقا" لقانون تسجيل الشركات.	وزارة التجارة والصناعة								
٢	تحديد المشاريع التي يمكن ان تنفذ عن طريق الشركات المساهمة.	وزارة التجارة والصناعة								
السياسة الثانيه: ابرام الاتفاقيات التجارية مع الدول الاجنبية										
١	العمل على الإتفاق مع الدول لقبول نظام السيطرة النوعية و المواصفات و الجهات المعنية بالاختبارات لتسهيل عملية الأستيراد و التصدير بين الطرفين .	وزارة التجارة والصناعة وزارة التخطيط								
٢	الاتفاق مع الدول المجاورة و الدول الأخرى للوصول الى التوازن الأقتصادي .	وزارة التجارة والصناعة								
٣	وضع خطة لجذب و تشجيع الشركات العالمية بفتح فروع لها داخل الأقليم.	وزارة التجارة والصناعة								
٤	وضع برنامج لتأسيس غرف تجارية مشتركة مع الدول الاخرى .	وزارة التجارة والصناعة								
السياسة الثالثه: تبني الاساليب الحديثة في التسويق										
	وضع خطة تسويقية شاملة	وزارة التجارة والصناعة								
السياسة الرابعة: تفعيل دور سوق الاوراق المالية (بورصة)										
	وضع التعليمات و الشروط اللازمة لقبول الشركات في سوق الاوراق المالية	وزارة المالية والأقتصاد								

	البرنامج	الجهة الرئيسية المنفذة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الهدف الخامس: المساهمة الفعالة في تطبيق سياسة الامن الغذائي حسب الأستراتيجية المتبعة في الأقليم										
السياسة الاولى: تامين مستويات الخزن من السلع الاستراتيجية										
١	انشاء السايلوات اللازمة في محافظات الاقليم .	وزارة التجارة والصناعة								
٢	انشاء المخازن اللازمة الغير مبردة في محافظات الاقليم .	وزارة التجارة والصناعة								
٣	انشاء و تطوير المختبرات النوعية في اماكن استلام الحبوب	وزارة التجارة والصناعة								
السياسة الثانية: خزن المواد الغذائية سريعة التلف										
١	تحديد المناطق المناسبة لانشاء المخازن المبردة .	وزارة التجارة والصناعة								
٢	وضع التعليمات اللازمة لدعم القطاع الخاص لانشاء المخازن المبردة.	وزارة التجارة والصناعة								
٣	وضع الشروط اللازمة لانشاء مخازن مبردة في المعامل ذات الانتاج القابل للتلف.	وزارة التجارة والصناعة								

جدول (١): **المعامل القائمة في اقليم كوردستان لنهاية سنة ٢٠١٠**

جۆری پیشەسازی	اربيل			سليمانية			دهوك			الكلي		
	عدد	العمالة	راس المال X1000$	عدد	العمالة	راس المال X1000$	عدد	العمالة	راس المال X1000$	عدد	العمالة	راس المال X1000$
الانشائية	٣٦٣	٣،٢٦٥	١١٣،٩٨٦	٤٥١	٢،٨١٧	٩٩،٦٥٣	١١٧	٨٥٨	٢٧،٨٩١	٩٣١	٦،٩٤٠	٢٤١،٥٣٠
الغذائية	٨٨	١،٩٨٧	١٤٠،٥٧١	٧٥	٧٨٦	٤٤،١٠٧	٤٤	٨٠١	٣٥،١٤٠	٢٠٧	٣،٥٦٥	٢١٩،٨١٨
البلاستيكية	١٣٥	٧٤٣	١٣،٠٦٠	٤٣	٢٨٥	٨،٧٥٥	٥١	٢٨٩	٨،١١٥	٢٢٩	١،٣١٧	٢٩،٩٣٠
الحدادة	٤٢٧	٢،٤٨٦	٩٧،٨٨٤	٣٦	٤٣٤	١٨،٣٩٧	٧٢	٤٧٠	١٣،٦٥٧	٥٣٥	٣،٣٩٠	١٢٩،٩٣٨
النجارة	١١١	٥٨٣	٥،٠٤٤	١٤	١٣٦	٤،١٥٩	٢٩	١٧١	٢،٢٨٧	١٥٤	٨٩٠	١١،٤٩٠
الكيمياوية	٢٠	٣٣١	١٥،٩٥١	١٩	١٣٤	١٠،٤٢٠	٣٧	٤٤٢	٢٣،٥١٥	٧٦	٩٠٧	٤٩،٨٨٦
الالمنيوم	١٣٥	٦٢٥	٥،٩٧٦	٣١	١٠٦	١،٠٥١	٤٥	١٨١	١،٦٧٠	٢١١	٩١٢	٨،٦٩٧
الخدمات	٣٧	٣٥٠	٥،٧٨٦	٨٠	٣١٩	٩،٧٧٦	١	٢٢	١٩٢	١١٨	٦٩١	١٥،٧٥٤
الاخري	٣٨	٢٦١	٣٢،٥٥٨	٢٠	١٣٣	٥،٦٣٣	١٢	٨٤	٤٦١	٧٠	٤٧٨	٣٨،٦٥٢
المجموع	١،٣٥٤	١٠،٦٢١	٤٣٠،٨١٦	٧٦٩	٥،١٥٠	٢٠١،٩٥١	٤٠٨	٣٣١٨	١١٢،٩٢٨	٢،٥٣١	١٩،٠٩٠	٧٤٥،٦٩٥
السمنت	٠	٠	٠	٣	٢،٤٠٠	١،٣٩٠،٠٠٠	٠	٠	٠	٣	٢،٤٠٠	١،٣٩٠،٠٠٠

جدول (٢): نسبة تأمين احتياجات الاقليم من قبل معامل المواد الغذائية - المنتوجات الاساسية سنة ٢٠١١

عدد المعامل القائمة للصناعات الغذائية : ٢٠٧

راس المال : ٢١٩ مليون دلار

حجم العمالة المتاحة : ٣,٥٦٥

نوع	نوع المنتوج	وحدة المنتوج	كمية الانتاج لسنة	كمية الانتاج اللازمة لسنة ٢٠١١	النسبة المئوية المتحققة ٪
الغذائية	طحين	طن	٦٨٩،٠٠٠	٦٨٢،٣٠٠	١٠٠
	الاغذية الجافة	طن	٢٩،٥٠٠	١١٢،٠٠٠	٢٦
	جبس (بطاطا)	طن	١٠،١٠٠	١٣،٥٠٠	٧٥
	الجرزات	طن	٢٤،٠٠٠	٤٠،٢٠٠	٦٠
	الالبان	طن	٥٦،٠٠٠	٢١٧،٥٠٠	٢٦
	ايس كريم	طن	٥،٠٥٠	٧،٥٠٠	٦٧
	ملح	طن	٣٧،٠٠	٨٠،٠٠٠	٥
	بيبسي	لتر	٦١٨،٠٠٠،٠٠٠	٨٤٤،٠٠٠،٠٠٠	٧٣
	مياه معدنية	لتر	٥٣٧،٠٠٠،٠٠٠	٤٩٦،٠٠٠،٠٠٠	١٠٠
	طرشي	طن	٦،٢٥٠	٩،٦٣٠	٦٥
	عصير فواكه	لتر	٤٣،٠٠٠،٠٠٠	٢٥٢،٠٠٠،٠٠٠	١٧
	راشي	طن	١،٥٠٠	١٦،٣٠٠	٩
	بهارات	طن	١،٩٠٠	٢٢،٤٠٠	٨
	معجنات	طن	٣٤،٩٠٠	٧١،٣٠٠	٤٩
	بسكويت	طن	٢،٨٠٠	٤٠،٦٠٠	٧
	جبس (ذرة)	طن	١،٩٠٠	٤،٠٧٠	٤٧
	الاغذية المعلبة	طن	٢،٧٠٠	٢٠،٠٥٠	١٣

جدول (٣): نسبة تأمين احتياجات الاقليم من قبل معامل المواد الانشائية - المنتوجات الاساسية سنة ٢٠١١

عدد المعامل القائمة للصناعات الانشائية : ٩٣٤

راس المال : ٢٤١ مليون دلار (عد معامل السمنت)

حجم العمالة المتاحة : ٩,٣٤٠

نوع الصناعة	نوع المنتوج	وحدة المنتوج	كمية الانتاج لسنة ٢٠١١	كمية الانتاج اللازمة لسنة ٢٠١١	النسبة المئوية المتحققة ٪
الانشائية	تقطيع و طحن الاحجار	طن	٤٦٨،٠٠٠	٦٣٣،٠٠٠	٧٤
	رمل	م٣	٦٩١،٢٠٠	٦٧٦،٠٠٠	١٠٠
	الطابوق الاوتماتيكي	طابوق	٩٩،٠٠٠،٠٠٠	٨٠،٥٠٠،٠٠٠	١٠٠
	بلوك	بلوك	١٧٥،٠٠٠،٠٠٠	١٨١،٠٠٠،٠٠٠	٩٧
	كربستون	م^{٢}	٧٣،٠٠٠	٦٠،٠٠٠	١٠٠
	كاشي	م^{٢}	١،٩٣٥،٠٠٠	٤،٥٤٠،٠٠٠	٤٣
	بوري كونكريت	طن	٥،٨٥٠	٤،٦٠٠	١٠٠
	الكونكريت الجاهز	م^{٣}	١،٠٨٠،٠٠٠	٦٤٤،٠٠٠	١٠٠
	حجر المرمر	م^{٢}	١٣٦،٠٠٠	١،٢٨٥،٠٠٠	١١
	قير اسفلت	طن	١،١٢٠،٠٠٠	٥٥٠،٠٠٠	١٠٠
	قرميد	م^{٢}	١١٠،٠٠٠	٦٨٢،٠٠٠	١٦
	جص	طن	٥٩٠،٠٠٠	٥٤٤،٠٠٠	١٠٠
	سمنت	طن	٥،٥٠٠،٠٠٠	٢،٧٠٠،٠٠٠	١٠٠

جدول (٤): نسبة تأمين احتياجات الاقليم من قبل معامل المواد الكيمائية المنتوجات الاساسية سنة ٢٠١١

عدد المعامل القائمة للصناعات الكيميائية : ٧٦

راس المال : ٥٠

حجم العمالة المتاحة : ٩٠٧

نوع الصناعة	نوع المنتوج	وحدة المنتوج	كمية الانتاج لسنة ٢٠١١	كمية الانتاج اللازمة لسنة ٢٠١١	النسبة المئوية المتحققة ٪
الكيميائية	تصفية الدهون	لتر	٤٨،٥٠٠،٠٠٠	٧٠،٦٠٠،٠٠٠	٦٩
	اسفالت	طن	١٧٠،٠٠٠	١٥٣،٠٠٠	١٠٠
	غازات الصناعية	قنينة	١٣٣،٦٠٠	٢٠٨،٠٠٠	٦٤
	زفت	م٣	٩٣،٠٠٠	٨٥،٠٠٠	١٠٠
	الادوية	طن	٣،٠٠٠	٢،٣٧٠	١٠٠
	صابون	طن	١،٣٠٠	٨،٧٠٠	١٥
	المنظفات	طن	١٠،٧٠٠	٣١،٤٠٠	٣٤

جدول (٥): نسبة تأمين احتياجات الاقليم من قبل المعامل الورقية - المنتوجات الاساسية سنة ٢٠١١

عدد المعامل القائمة للصناعات الورقية :

راس المال :

حجم العمالة المتاحة :

نوع الصناعة	نوع المنتوج	وحدة المنتوج	كمية الانتاج لسنة ٢٠١١	كمية الانتاج اللازمة لسنة ٢٠١١	النسبة المئوية المتحققة ٪
الصناعات الورقية	كلنكس	طن	٣،٩٠٠	١٠،٩٠٠	٣٦
	كارتون	طن	٤،٤٠٠	١٢،٣٠٠	٣٦
	الاعلانات الورقية	طن	٩٠٠	١،٦٤٠	٥٥
	الطباعة	بند	٥٨،٨٠٠	١٤٧،٥٠٠	٤٠
	طباعة الجرائد و الاعلانات	طن	٢٠،٦٠٠	٢٩،٥٠٠	٧٠
	طباعة الكتب	طن	٢،٥٠٠	٨،٨٠٠	٢٨
	طباعة الكاتلوك و التقويم	طن	١،٤٩٠	٦،٥٠٠	٢٣
	اعداد الاستمارات و السجلات	سجل	٧٨,٠٠٠	٩٤،٠٠٠	٨٣

جدول (٦): نسبة تـأمين احتياجات الاقليم من قبل المعامل الفلزية - المنتوجات الاساسية سنة ٢٠١١

عدد المعامل القائمة للصناعات الفلزية : ٧٤٦

راس المال : ١٣٩

حجم العمالة المتاحة : ٤,٣٠٢

نوع الصناعة	نوع المنتوج	وحدة المنتوج	كمية الانتاج لسنة ٢٠١١	كمية الانتاج اللازمة لسنة ٢٠١١	النسبة المئوية المتحققة ٪
الفلزية	B.R.C	طن	١٥،٠٠٠	١٠،٨٠٠	١٠٠
	تغليف الحديد	طن	١١،٠٠٠	٢٠،٥٥٠	٥٣
	ابواب و شبابيك ألمنيوم	طن	٣٨،٠٠٠	٣١،٨٠٠	١٠٠
	شيش	طن	٩٦،٠٠٠	٢٤١،٥٠٠	٤٠
	انابيب حديدية	طن	٢٣،٠٠٠	٤٤،٩٠٠	٥١
	الاسلاك الكهربائية	طن	١١،٠٠٠	٢٠،٨٠٠	٥٣
	الابواب و الشبابيك الحديدية	طن	١٠٤،٧٠٠	٩١،٠٠٠	١٠٠
	الهياكل الحديدية	طن	٤،٢٠٠	٧،٠٠٠	٦٠
	خزانات المياه و المحروقات	طن	١٦،٩٠٠	١٦،١٠٠	١٠٠
	براميل و صناديق حديدية	طن	٧٨٠	٢،٠٨٠	٣٨

جدول (٧): نسبة تأمين احتياجات الاقليم من قبل المعامل البلاستيكية المنتوجات الاساسية سنة ٢٠١١

عدد المعامل القائمة للصناعات البلاستيكية : ٢٢٩

راس المال : ٣٠ مليون دلار

حجم العمالة المتاحة : ١,٣١٧

نوع الصناعة	نوع المنتوج	وحدة المنتوج	كمية الانتاج لسنة ٢٠١١	كمية الانتاج اللازمة لسنة ٢٠١١	النسبة المئوية المتحققة ٪
البلاستيكية	اكياس	طن	٢٥٠	١٣،٤٩٠	٢
	ابواب و شبابيك PVC	م٢	٨٣١،٠٠٠	٧٧٥،٠٠٠	١٠٠
	صوندة و بوري بلاستيكي	م	٧٦١،٠٠٠	٣٥،٣٠٠،٠٠٠	٢
	صوندة و انابيب لاستيكي	م	١٩،٠٠٠	٥٦،٠٠٠	٣٤
	سلال و صناديق بلاستيكية	طن	٧٧٠	٨،٠٠٠	١٠
	قناني بلاستيكية	قنينة	٤٥٢،٦٠٠،٠٠٠	٤٣٩،٥٠٠،٠٠٠	١٠٠
	الواح بلاستيكية	م٢	٤،١٠٠	٢٢،٧٥٠	١٨
	اسفنج	م٣	٥٢،٠٠٠	٥٠،٥٠٠	١٠٠

جدول (٨): نسبة تـأمين احتياجات الاقليم من قبل المعامل المختلطة - المنتوجات الاساسية سنة ٢٠١١

عدد المعامل القائمة للصناعات المختلطة : ٧٠

راس المال : ٣٩ مليون دلار

حجم العمالة المتاحة : ٤٧٨

نوع الصناعة	نوع المنتوج	وحدة المنتوج	كمية الانتاج لسنة ٢٠١١	كمية الانتاج اللازمة لسنة ٢٠١١	النسبة المئوية المتحققة ٪
المختلطة	الجلود الاولية	م٢	١٦٥،٠٠٠	٦٠٠،٠٠٠	٢٨
	الستائر	م٢	٢،٢٠٠،٠٠٠	٣،٨٢٨،٠٠٠	٥٧
	تقطيع الاخشاب	طن	٦٠٠	٦٠٠	١٠٠
	ابواب	م٢	٨٩،٠٠٠	٦٨٢،٠٠٠	١٣
	كاونترات MDF	م٢	١٥٢،٠٠٠	٣٠٢،٠٠٠	٥٠
	موبيليات	طقم	٧،٣٠٠	٣٦،٨٠٠	٢٠

الجدول (٨): تخمين اجمالي الناتج المحلي للقطاعات الانتاجية للسنوات ٢٠٠٨ – ٢٠١٠

GDP of Manufacturing Sector for 2008-2010

الموضوع	المحافظة	مليون دينار				
		٢٠٠٨	٢٠٠٩	نسبه التغيير %	٢٠١٠	نسبه التغيير %
اجمالي ايرادات الناتج المحلي Domestic Products Value	اربيل	1,271,533	1,297,731	2.1	1,412,742	8.9
	سليمانية	673,029	960,466	42.7	1,104,130	15.0
	دهوك	358,823	459,006	27.9	430,286	-6.3
	الاقليم	2,303,385	2,717,203	18.0	2,947,158	8.5
راس المال المستخدم من قبل القطاع الخاص Investment (Private Sector)	اربيل	466,434	478,496	2.6	481,636	0.7
	سليمانية	302,833	306,141	1.1	258,986	-15.4
	دهوك	107,879	112,754	4.5	125,609	11.4
	الاقليم	877,146	897,391	2.3	866,231	-3.5
ميزانية المشاريع الحكومية Public Project	اربيل	146	2,486	1,602.7	15,604	527.7
	سليمانية	21,242	144	-99.3	0	-100.0
	دهوك	0	0		0	
	الاقليم	21,388	2,630	-87.7	15,604	493.3
الميزانية السنوية للمؤسسات الحكومية Yearly Budget	اربيل	6,551	9,349	42.7	8,400	-10.2
	سليمانية	16,684	17,664	5.9	19,480	10.3
	دهوك	658	697	5.9	769	10.3
	الاقليم	23,893	27,710	16.0	28,649	3.4
المبالغ المصروفة للاستيراد	اربيل	464,895	589,604	26.8	447,651	-24.1
	سليمانية	206,471	221,676	7.4	188,338	-15.0
	دهوك	91,649	96,320	5.1	86,535	-10.2
	الاقليم	763,015	907,600	18.9	722,524	-20.4
اجمالي الناتج المحلي Gross Domestic Product (GDP)	اربيل	1,279,769	1,198,458	-6.4	1,470,731	22.7
	سليمانية	807,317	1,062,739	31.6	1,194,258	12.4
	دهوك	375,711	476,137	26.7	470,129	-1.3
	الاقليم	2,462,797	2,737,334	11.1	3,135,118	14.5

جدول (٩): عدد الشركات المحلية و فروع الشركات الاجنبية المسجلة في محافظات اقليم كوردستان لسنة ٢٠١١

المحافظة	عدد ونوع الشركات	قبل سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠٠٩	سنة ٢٠١٠	المجموع الكلي
اربيل	الشركات المحلية	٤،٦٢٢	١،٠٤٧	١،٠٢٤	٦،٨٧٣
	فروع الشركات الاجنبية	٦٣٩	٢٦٩	٣٢٠	١،٢٢٨
	المجموع الكلي	٥،٢٦١	١،٣١٦	١،٣٤٤	٨،١٠١
سليمانية	الشركات المحلية	١،٨٩٧	٤٠٦	٤١٦	٢،٧١٩
	فروع الشركات الاجنبية	٣١٨	٣٢	٤٣	٣٩٣
	المجموع الكلي	٢،٢١٥	٤٣٨	٤٥٩	٣،١١٢
دهوك	الشركات المحلية	١،٥٨٩	٢٥٨	١٧٦	٢،٠٢٣
	فروع الشركات الاجنبية	١٠١	٣٠	٢٩	١٦٠
	المجموع الكلي	١،٦٩٠	٢٨٨	٢٠٥	٢،١٨٣
المجموع الكلي	الشركات المحلية	٨،١٠٨	١،٧١١	١،٧٩٦	١١،٦١٥
	فروع الشركات الاجنبية	١،٠٥٨	٣٣١	٣٩٢	١،٧٨١
	المجموع الكلي	٩،١٦٦	٢،٠٤٢	٢،١٨٨	١٣،٣٩٦

جدول (١٠)

مشاريع انشاء السايلوات

الخطة الاستراتيجية لوزارة التجارة والصناعة لخزن الحبوب

المادة	المحافظة	العدد	طاقة الخزن (طن)
السايلوات القائمة لنهاية سنة ٢٠١٢	اربيل	٢	١٦٠,٠٠٠
	سليمانية	-	-
	دهوك	٣	١١٥,٠٠٠
	گەرميان	-	-
	أقليم كوردستان	٥	٢٧٥,٠٠٠
السايلوات التى تمت المصادقه عليها لانشائها لنهايه سنه ٢٠١٢	اربيل	١	٤٠،٠٠٠
	سليمانية	٤	٢٠٠،٠٠٠
	دهوك	١	٤٠،٠٠٠
	گەرميان	١	٤٠،٠٠٠
	أقليم كوردستان	٧	٣٢٠،٠٠٠
السايلوات المقترح انشائها فى ٢٠١٣	اربيل	١	٤٠،٠٠٠
	سليمانية	-	-
	دهوك	١	٤٠،٠٠٠
	گەرميان	-	-
	أقليم كوردستان	٢	٨٠،٠٠٠
السايلوات المطلوبة بحسب هذه الخطة للسنوات ٢٠١٥-٢٠٢٠	اربيل	٤	١٦٠،٠٠٠
	سليمانية	٢	٨٠،٠٠٠
	دهوك	٣	١٢٠،٠٠٠
	گەرميان	٢	٨٠،٠٠٠
	أقليم كوردستان	١١	٤٤٠،٠٠٠
طاقة الخزن فى نهاية سنة ٢٠٢٠	اربيل	٨	٤٠٠،٠٠٠
	سليمانية	٦	٢٨٠،٠٠٠
	دهوك	٨	٣١٥،٠٠٠
	گەرميان	٣	١٢٠،٠٠٠
	أقليم كوردستان	٢٥	١،١١٥،٠٠٠